وزارة الاقتصاد

الاستراتيجية القطاعية للاقتصاد

2023-2021

© جميع الحقوق محفوظة
دولة فلسطين
مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021 - 2023
الاستراتيجية القطاعية للاقتصاد- 2021-2023
في حال الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذه الوثيقة

الاستراتيجيات القطاعية

جدول المحتويات

تقديم	9
رؤية القطاع	42
الاهداف الاستراتيجية والنتائج	56
الاهداف الاستراتيجية وصلتها بأجندة السياسات الوطنية وغايات التنمية	60
برامج الموازنة	64
الموارد المالية المتاحة للقطاع للأعوام 2021-2023	68

القسم الأول

المقدمة

تقديم

تدرك وزارة الاقتصاد الوطني حجم التحديات التي تواجه القطاع الاقتصادي الفلسطيني، والتي تتمثل بشكل رئيسي في الاحتلال الاسرائيلي الذي يواصل العمل وبشكل ممنهج على تقويض التنمية الاقتصادية في فلسطين، وذلك من خلال إحكام سيطرته على الموارد الوطنية ومصادرتها لصالح الاستيطان وجدار الضم والتوسع العنصري، وتمزيق اواصر الوطن واستمراره بفرض حصاره على قطاع غزة الحبيب والإعلان الزائف غير القانوني حول مدينة القدس ومحاولة عزل القدس الشرقية عن محيطها الفلسطيني والعربي، بالإضافة إلى فرض قيوده التعسفية على حركة البضائع والافراد بهدف إبقاء السوق الفلسطيني سوقا استهلاكياً لبضائعه، بانتهاك صريح لجميع الأعراف والاتفاقيات الدولية.

تتبنى وزارة الاقتصاد الوطني سياسات اقتصادية تنموية من اجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي، من خلال الحد من التبعية و الانفكاك الاقتصادي عن الجانب الاسرائيلي، وتنويع الشركاء التجاريين سواءً على صعيد الصادرات او الواردات، بالإضافة إلى العمل الدؤوب على تطوير الصناعة الفلسطينية، والوصول الى منتج وطني منافس محلياً وخارجياً من خلال تبني سياسة العناقيد الصناعية، كما تعمل الوزراة على تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار في فلسطين من خلال العمل على إصلاح البيئة التشريعية والتنظيمية، وحث الشباب على الريادة والإبداع من أجل خلق فرص عمل، وتحسين مستوى المعيشة.

تم العمل على تحديث الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2023-2021 بجهد وعمل مشترك بين وزارة الاقتصاد وشركائها من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والاهلي والمؤسسات ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي، بالاضافة لشركائها الدوليين. وقد تم في هذا الاطار عقد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات والنقاشات للفريق الوطني المكلف بتحديث هذه الاستراتيجية، وتم الحرص على استناد الاستراتيجية على أجندة السياسات الوطنية المحدثة بناءاً على رؤية الحكومة الثامنة عشرة، وأجندة اهداف التنمية المستدامة، والتكامل مع الاستراتيجيات القطاعية الاخرى.

يسرنا تقديم وثيقة الاستراتيجية الاقتصادية 2023-2021، والتي تتضمن واقع القطاع الاقتصادي في فلسطين، والتحديات التي يواجهها، بالإضافة إلى الأهداف الاستراتيجية التي تسعى وزارة الاقتصاد إلى تطبيقها بالشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات الشريكة من خلال خطط العمل التنفيذية.

خالد عسيلي

وزير الاقتصاد

القسم الأول

المقدمة

تتولى وزارة الاقتصاد الوطني وحسب الصلاحيات الممنوحة لها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 229 لسنة 2004 إدارة الشأن الاقتصادي في فلسطين من خلال تطوير السياسات الاقتصادية التي تتماشى مع خطط الحكومة من أجل بناء اقتصاد مستقل قادر على خلق فرص عمل، والحد من البطالة والفقر، بالإضافة إلى تنمية وتطوير القطاع الاقتصادي والمساهمة في تحسين أوضاع الشعب الفلسطيني، بالتنسيق مع الوزارات والهيئات الحكومية والمؤسسات ذات العلاقة، وتكوين لجان وهيئات تشاورية مع القطاع الخاص.

تقوم الوزارة بتنظيم أعمالها وفقا لأحكام القوانين والأنظمة المعمول بها في دولة فلسطين. ويتكون الهيكل التنظيمي للوزارة من المديريات العامة والإدارات والوحدات، بما في ذلك الصناعة والتجارة وحماية الملكية الصناعية والعلاقات الدولية والدراسات والمنافسة وحماية المستهلك والخ. بالإضافة إلى ذلك، فإن وزير الاقتصاد الوطني هو رئيس مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار(PIPA) ، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية (PSI) ، والهيئة العامة للمدن المناطق والمناطق الصناعية الحرة (PIEFZA).

بناءاً على المنهجية الموحدة لمجلس الوزراء اشتملت الوثيقة المحدثة من الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2023-2021، مقدمة شملت المنهجية، ونبذة عن المؤشرات الاقتصادية، كما تعرض الوثيقة وصفاً حول السياق العام للقطاع الاقتصادي والقطاعات الفرعية ومعوقات الأداء في القطاع الاقتصادي والمؤثرة على التنمية الاقتصادية، واهم النتائج التي تم تحقيقها خلال الثلاث سنوات الاولى من الاستراتيجية (2019-2017)، كما تم عرض الرؤية المتفق عليها للقطاع الاقتصادي اضافة لرسالة وزراة الاقتصاد الوطني، والمرتكزات الأساسية والاهداف الاستراتيجية الأربعة وتقاطعاتها، بالإضافة إلى عرض النتائج المرجو تحقيقها خلال الثلاث سنوات القادمة للوصول الى نتائج الأهداف الاستراتيجية، كما تظهر الوثيقة علاقة الاستراتيجية القطاعية مع أهداف التنمية المستدامة ومع أجندة السياسات الوطنية، وبيان سياسة برامج الموازنه التي تحدد مساهمة الحكومة في تنفيذ الأهداف والنتائج القطاعية، بالاضافة لمساهمة المانحين.

خطوات تحديث الاستراتيجية

1.استندت عملية تحديث الاستراتيجة القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2021 -2023 على وثيقة مكتب رئيس الوزراء حول تحديث الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية، والتي اعتمدت على رؤية الحكومة في توفير خدمات افضل للمواطنين، والتوجه نحو الانفكاك الاقتصادي التدريجي والتنمية بالعناقيد، والاخذ بعين الاعتبار الاولويات التنموية الجديدة في القطاع، والبعد الجغرافي، اضافة للقضايا عبر قطاعية (المرأة، الشباب، البيئة)، والمواءمه مع المعاهدات الدولية، مع التأكيد على ضرورة واقعية الاستراتيجية من حيث الاستهدافات للثلاث سنوات القادمة.

تم تشكيل الفريق الوطني لتحديث الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني للأعوام 2021 -2023 ، وضم الفريق الجهات التالية: فريق الوزارة، مؤسسة المواصفات والمقاييس، هيئة المدن الصناعية، هيئة تشجيع الاستثمار، الإتحاد العام للصناعات، الإتحاد العام للغرف التجارية الصناعية، مركز التجارة الفلسطيني _ بال تريد، اتحاد جمعيات رجال الأعمال، جمعية سيدات الاعمال، جمعية حماية المستهلك، معهد ماس، وزارة الزراعة، وزارة السياحة، وزارة الحكم المحلي، وزارة الاشغال والاسكان، وزارة شؤون المراه، وزارة المالية، سلطة الطاقة، سلطة جودة البيئة، الجهات المانحة، جامعة بيرزيت).

من اجل تفعيل دور الفريق الوطني في تحديث الاستراتيجية القطاعية 2021 -2023، فقد تم تعميم المسودة الاولي من هذه المسودة، وبناءاً على ملاحظات الفريق، وملاحظات مكتب رئيس الوزراء تم تعديل الاستراتيجية واعداد المسودة النهائية.

اما فيما يتعلق بادارة ازمة جائحة كورونا، وخطة وزارة الاقتصاد الوطني خلال هذه الجائحة، اعتمدت هذه الخطة على التشاور الدائم والمستمر مع مؤسسات القطاع الخاص ومؤسساته، حيث عملت الوزارة مع بداية الجائحة على التواصل مع تجار وموردي السلع الغذائية الاساسية في سلة المستهلك من اجل حصر الكميات المتوفرة من هذه السلع في السوق المحلي، ولضمان الأمن الغذائي من خلال تدفق وتوفر هذه السلع بشكل دائم وباسعار مناسبة للمستهلكين، اضافة إلى ضمان الأمن الصحي من خلال تسهيل استيراد المواد الخام الخاصة بمتطلبات مستلزمات الصحة والوقاية من تفشي فيروس كورونا، من خلا تشجيع التغير الهيكلي لمنشآت الصناعات الكيماوية لإنتاج المعقمات، وصناعة الألبسة لتصنيع الأقنعة والالبسه الواقية.

وقد تم ارسال عدد من الاستمارات للقطاع الخاص لدراسة اثر هذه الازمة على الوضع الاقتصادي والاستثمار، مع الاخذ بعين الاعتبار الاعتماد على كثير من الدراسات لبعض الغرف التجارية الصناعية واتحاد الصناعات الفلسطينية وجمعية رجال الاعمال حول هذه الازمة واثرها على الاقتصاد، اضافة للاعتماد على تقارير الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني حول بالجائحة، وتقارير بعض المؤسسات المحلية والدولية.

تحليل الواقع

نبذة عن المؤشرات الاقتصادية

سيتم استعراض اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تقيس اتجاه الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة السابقة، وبالنسبة للتحليل الاقتصادي لابزر المؤشرات سيتم التطرق لها ضمن بند تحليل الواقع الاقتصادي

- اشارت تنقيحات الحسابات القومية للفترة (2004-2018) ان الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الثابتة، 2015) في العام 2016 بلغ حوالي 15.2 مليار دولار أمريكي، محققاً نمواً 8.9%، مقارنة مع 14.0 مليار دولار أمريكي في العام 2015، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي 15.4 مليار دولار، وبمعدل نمو 1.4% في العام 2017، ارتفع ليبلغ 15.6 مليار دولار في العام 2018 محققاً نمواً بنسبة 1.2%، في حين ارتفع ليبلغ 15.8 مليار دولار في عام 2019، محققاً نمواً بنسبة 0.9%. واشارت تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني الى خسائر اقتصادية بقيمة 2.5 مليار دولار خلال الثلاث الشهور الاولى من ازمة جائحة كورونا، ومن المتوقع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14% في عام 2020 مقارنة مع عام 2019.
- بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3489.8 دولار، محققاً نمواً بنسبة 6.5% في العام 2016، مقارنة مع العام السابق، أما في العام 2017 انخفض نصيب الفرد 0.8% ليبلغ 3463.1 دولار، واستمر التراجع في عام 2018 وبنسبة 1.3% وليبلغ 3417.7 دولار، و كذلك استمر التراجع للعام 2019 بنسبة 1.6% و ليبلغ 3364.1، من المتوقع ان يتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تزيد عن 10% خلال عام 2020 وذلك بسبب تراجع معدل النمو الاتصادي خلال جائحة كورونا.
- على مستوى مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد أشارت نتائج العام 2019، أن مساهمة قطاع الزراعة والصناعة ما زالت متواضعة، حيث بلغت 6.9% للقطاع الزراعي، و13% للقطاع الصناعي، في حين ساهم قطاع الإنشاءات بنسبة 5.7%، و21.4% لقطاع التجارة الداخلية، وشكل قطاع الخدمات النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 27.9%.
- أشارت نتائج مسح القوى العاملة لعام 2019 أن نسبة القوى العاملة المشاركة في فلسطين بلغت 43.2%، حيث بلغت نسبة مشاركة الذكور 69.9%، مقابل 18.1% للإناث، فيما انخفض معدل البطالة المنقح من 26.2% في العام 2018 إلى 25.3% في العام 2019، وعلى مستوى المناطق ما زال هناك فروق كبيرة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ 14.6% في الضفة الغربية مقابل 45.1% في قطاع غزة، أما على مستوى الجنس فقد بلغ 41.2% للإناث مقابل 21.3% للذكور، وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية يعتبر قطاع الخدمات (يشمل أنشطة التجارة الداخلية) الأكثر استيعاباً للعاملين في السوق المحلي، حيث بلغت نسبة العاملين

فيه حوالي 64.2%، بالمقابل بلغت هذه النسبة 17.4% في قطاع البناء والتشييد، و12.3% في القطاع الصناعي، و6.1% في القطاع الزراعي.

يعتبر سوق العمل الاكثر تأثرا خلال جائحة كورونا المستمرة منذ مطلع شهر اذار 2020، حيث اتخذت الحكومة الفلسطينية عدة اجراءات وخطة طوارئ للحد من تفشي الجائحة، حيث انخفض عدد العاملين بمقدار 121 ألف عامل في الربع الثاني 2020، مقارنة مع الربع الاول من العام، وانخفض عدد العاملين من 1,009,900 عاملاً في الربع الاول 2020 الى 88,7008 في الربع الثاني 2020 بمقدار 12%، في حين انخفض في قطاع غزة بمقدار 17% مقارنة بـ الربع الأول 2020، فيما انخفض في الضفة الغربية بمقدار 10% لنفس الفترة.

أدى الحجر المنزلي الذي فرضته جائحة كوفيد 19 الى عزوف الافراد 15 سنة فاكثر عن الدخول الى سوق العمل والذي انعكس سلباً على نسبة المشاركة في القوى العاملة حيث انخفضت لتصل الى 39% في الربع الثاني 2020 مقارنة مع 43% في الربع الاول 2020 ؛ واشارت البيانات الى ان هذه النسبة انخفضت من 46% الى 41% في الضفة الغربية، كما انخفضت من 39% الى 35% في قطاع غزة خلال نفس الفترة.

كما اظهرت نتائج مسح القوى العاملة ان هناك حوالي 264,100 من العاملين كانوا غائبين عن عملهم في الربع الثاني 2020، وهذا يشكل ما نسبته 29.7% من مجموع العاملين وتعود اسباب الغياب الى اسباب مرتبطة اساساً بجائحة كوفيد 19 واهمها الحجر المنزلي الذي تم اقراره في الفترة الممتدة من 23/3/2020 الى 24/5/2020، مقارنة بـ 88,600 عامل في الربع الاول 2020، وقد سجل نشاطي التعليم والخدمات اعلى نسب تغيب بواقع 27.9% و 22% على التوالي في حين بلغ ادنى نسب تغيب في نشاط الزراعة 0.6%.

- سجل الرقم القياسي لاسعار المستهلك ارتفاعاً طفيفاً خلال عام 2017 بنسبة 0.21%. أما عام 2018 فقد شهد تراجع بنسبة 0.19%، بالمقابل ارتفع الرقم القياسي بنسبة 1.58% في العام 2019
- أشارت بيانات التجارة الخارجية خلال العام 2018 إلى زيادة العجز في الميزان التجاري السلعي الفلسطيني بنسبة 12.4% مقارنه مع العام 2017، وجاء هذا العجز نتيجة ارتفاع قيمة الواردات بنسبة 11.7% لتصل إلى 6.5 مليار دولار أمريكي في العام 2018، مقارنة مع 5.9 مليار دولار في العام 2017، في حين ارتفعت قيمة الصادرات الفلسطينية السلعية بنسبة 8.5% لتبلغ 1155.6 مليون دولار في العام 2018، مقابل 1064.9 مليون دولار في العام 2017.
- ارتفع معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال العام2017 ليصل 29.2% مقارنة مع 25.8% في العام 2011، وارتفع معدل الفقر في قطاع غزة إلى 53.0% مقارنة مع 38.8% في 2011، بالمقابل تراجع معدل الفقر في الضفة الغربية إلى 13.9% في العام 2017، مقارنة مع 17.8% في العام 2011.

تحليل الواقع الاقتصادي

يواجه الاقتصاد الفلسطيني العديد من التحديات تتمثل أساسا في الاحتلال الاسرائيلي، حيث حالت القيود الاسرائيلية من الوصول إلى الموارد التنموية (الأرض، والمياه، والكهرباء، والمعرفة، والموروث الثقافي والاتصالات السلكية واللاسلكية، وغيرها)، ومن الوصول إلى فرص الاستثمار، وما زالت تفرض حصاراً جائراً على قطاع غزة وتعزل القدس الشرقية عن محيطها، علاوة على الإعلان الزائف غير القانوين حول مدينة القدس، وتعمل على تقطيع اواصر الأرض من خلال استمرار سياستها الاستيطانية، كما يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير على إسرائيل بما يتعلق بالسياسة النقدية، والسياسة التجارية. وقد أدت هذه القيود إلى تشوهات في البنية الهيكلية الاقتصادية وما رافقها من ضعف في القطاعات الانتاجية ومن ضمنها التصنيع وهيمنة قطاع الخدمات، بالإضافة إلى تحكمها في المعابر الحدودية والايرادات الجمركية، حيث احتجزت الاموال الفلسطينية فترات متعددة، وتعمل على منع واعاقة الحركة التجارية بشقيها الاستيراد والتصدير

تسعى وزارة الاقتصاد إلى الاستفادة من الفرص المتاحة وتعزيز نقاط القوة بشكل ممنهج وفق خطة تنموية فلسطينية، والاستفادة من تكامل الاقتصاد الفلسطيني مع محيطة العربي والإقليمي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، كما تعمل وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع الشركاء وهيئة تشجيع الاستثمار على تطوير الخارطة الاستثمارية التي تهدف إلى تحديد الميزة التنافسية لكل محافظة من خلال سياسة التنمية بالعناقيد، للاستفادة من نقاط القوة في كل منطقة والعمل على تحويل نقاط الضعف إلى نقاط قوة للحد من التفاوت الاقتصادي الموجود بين المحافظات، وهذا يتطلب توجيه بند المشاريع التطويرية في هذه المحافظات لاستغلال الميزة التنافسية التي تتمتع بها من اجل الاستفادة منها وتوجيه الاستثمار إليها.

ان دراسة الواقع الفلسطيني في غاية الاهمية بهدف معالجة نقاط الضعف وتحويل التحديات الى فرص، واستغلال الطاقات الكامنة، من هنا جاءت جهود وزراة الاقتصاد الوطني والشركاء في القطاع الاقتصادي في مجال الانفكاك الاقتصادي ودعم المنتج الوطني والعمل على العناقيد التنموية، اضافة للعمل على تحسين بيئة الاستثمار والاعمال في فلسطين، حيث ان هناك جهود في مجال تحديث البيئة القانونية الناظمة للحياه الاقتصادية، من حيث العمل على عدد من القوانين الاقتصادية العصرية وابرزها قانون الشركات، واضافة للعمل على تعديل وتحديث القوانين الاقتصادية الاخرى.

جدول (1) اهم نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات

نقاط القوة	نقاط الضعف
• قوى عاملة متعلمة. • مجتمع فتي. • موقع إستراتيجي وجغرافي ممتاز، تنوع مناخي وحيوي، ارث تاريخي وحضاري، واهمية دينية. • قطاع خاص حيوي. • شبكة اتصالات متطورة نسبياً. • شراكة وتكاملية بين القطاع الحكومي والخاص والأهلي. • توفر الامن والاستقرار. • اتفاقيات تجارية مبرمة مع العديد من دول العالم. • التزام رسمي من كافة المستويات في دعم التنمية الاقتصادية. • توفر حوافز استثمارية مختلفة. • قطاع مالي متطور. • توفر مجموعة من السياسات والاستراتيجيات الهادفة لتنمية الاقتصاد الوطني.	• ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية. • تراجع مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الانتاجي. • ضعف البحث والتطوير لتلبية احتياجات قطاع الاعمال. • قلة حجم الصادرات. • سوق غير منظم وعدد كبير من المنشات تعمل بشكل غير رسمي. • ضعف مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية. • الانقسام بين شطري الوطن. • ضعف الاهتمام بتطوير الجمعيات التعاونية ومنتجاتها. • ضعف بيئة العمل الممكنة والجاذبة للاستثمار. • ارتفاع معدل البطالة خاصة عند فئة الخريجين. • السياسة المصرفية غير موجهة لتطوير القطاع الخاص. • ضعف فعالية المنظومة القضائية المختصة.
الفرص	**التحديات**
• فرص استثمارية متوفرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة خاصة الزراعة والانشاءات والسياحة والصناعة والطاقة. • الاستفادة من الاتفاقيات التجارية والمعاملة التفضيلية للمنتجات الفلسطينية في العديد من الدول. • الدعم الدولي لفلسطين. • توفر مدن ومناطق صناعية حرة. • خبرات ورؤوس اموال لدى فلسطينيي المهجر وتطمح بالاستثمار في الوطن.	استمرار الاحتلال الاسرائيلي، والقيود بما يشمل: • عدم السيطرة على المعابر التجارية. • عدم القدرة للوصول إلى الموارد الطبيعية والاستخدام للمناطق المسماة ج. • الاستمرار في مصادرة الاراضي وبناء المستوطنات وبناء جدار الضم والتوسع العنصري. • استمرار حصار قطاع غزة. • انخفاض المساعدات الدولية. • وضع غير مستقر في العديد من الدول المجاورة. • العولمة والمنافسة الدولية • جائحة كورونا (فيروس كوفيد 19)

حجم السوق

يعتبر السوق الفلسطيني سوقاً صغيراً، و حجم الطلب قليل (15.6 مليار GDP)، وبالتالي فإن المنشآت الاقتصادية العاملة في هذا الاقتصاد في غالبيتها هي منشآت متناهية الصغير وصغيرة، ولا تتمتع بوفورات الحجم مما جعل من تغطيتها للطلب المحلي ضعيف، حيث لا تتجاوز حصة المنتج الوطني في السوق المحلي 20%، على الرغم من نجاح بعض المنتجات من شغل حصة جيدة في السوق الفلسطيني مثل منتجات الألبان والأدوية، وبالتالي اصبح البحث عن اسواق جديدة من اولويات عمل وزراة الاقتصاد الوطني، والشروع بذلك من خلال تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتصدير، وتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية سواءً الثنائية او متعددة الاطراف بهدف تنويع الشركاء التجاريين، وزيادة الصادرات الفلسطينية للعالم الخارجي وبالتالي تخفيض العجز في الميزان التجاري، اضافة للعمل على برامج الملحقين التجاريين بهدف الترويج للمنتج الوطني وجذب الاستثمار الخارجي لفلسطين. وبخصوص اعداد المنشآت الاقتصادية اظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017 ان عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في فلسطين بلغ 142,383 منشأة، توزعت بواقع 13.5% في القطاع الصناعي، و54.9% في قطاع التجارة الداخلية، و31.0% في قطاع الخدمات، و0.6% في قطاع الإنشاءات، وتشغل هذه المنشآت ما يقارب 424,852 عامل. وعند تصنيف المنشآت الاقتصادية حسب الحجم فإنها تتوزع بنسبة 88.6% منشآت متناهية الصغر، و7.4% منشآت صغيرة، و2.6% منشآت متوسطة الحجم، و1.4% منشآت كبيرة.

التجارة

جاء الهدف الاستراتيجي الاول ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية من اجل تخفيف تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي، وذلك بناءً على رؤية الحكومة الفلسطينية باتجاه الانفكاك الاقتصادي التدريجي، حيث لوحظ في السنوات الاخيرة تراجع نسبة الواردات الفلسطينية من اسرائيل من 70% الى حوالي 55%، حيث العمل جاري على العديد من السياسات والتدخلات الاقتصادية في مجال تنويع الشركاء التجاريين والاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع دول العالم، اضافة للعمل على زيادة جودة المنتج الوطني ليصبح منافساً في الاسواق الخارجية.

1. التجارة في السلع

تمثل الصادرات السلعية ما نسبته 7.1 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 ، بينما مثلت الواردات السلعية ما نسبته 40.2% من الناتج المحلي الإجمالي، ووصلت قيمة العجز في الميزان التجاري إلى 5.4 مليار دولار أميركي، وتمثل نحو 33.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما عن ابرز الدول التي يتم الاستيراد منها (باستثناء إسرائيل) خلال العام 2018، جاءت تركيا في المرتبة الأولى لتشكل 10.1% من إجمالي قيمة الواردات السلعية الفلسطينية (657.8 مليون دولار)، تلتها الصين بنسبة 6.5% (424.9 مليون دولار)، من ثم ألمانيا بنسبة 3.2% (209.0 مليون)، والأردن بنسبة 1.7% (188.6 مليون)، أما ابرز الدول التي تم التصدير لها خلال عام 2018 هي الأردن بنسبة 6.4% (73.9 مليون دولار)، تلتها الامارات العربية المتحدة بنسبة 2.3% (26.4 مليون دولار)، من ثم السعودية بنسبة 1.8% (21.0 مليون دولار)، الولايات المتحدة الامريكية بنسبة النسبة 1.3% (14.5 مليون).

أبرز السلع التي تم تصديرها إلى الخارج من فلسطين في العام 2018، فكانت أحجار البناء في المقدمة بنسبة 13.0% من إجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية (150.7 مليون دولار)، تلاها اكياس البلاستيك بنسبة 4.3% (49.9 مليون دولار)، من ثم زيت الزيتون بنسبة 3.8% (44.4 مليون دولار)، في حين شكلك الصادرات الفلسطينية المرصودة من خردة الحديد يقارب من 3.3% (40.9 مليون دولار).

شكل الوقود والمحروقات (السولار، البنزين، والغاز) أبرز السلع التي تم استيرادها من الخارج عام 2018 وذلك بنسبة 8.7% من إجمالي الواردات السلعية الفلسطينية المرصودة (568 مليون دولار)، ومن ثم الطاقة الكهربائية بنسبة 8.5% (558 مليون دولار)، واعلاف الحيوانات 3.7% (243 مليون دولار)، والسيارات بنسبة 3.0% (197 مليون دولار)، والاسمنت ومشتقاته بنسبة 3.0% (194 مليون دولار).

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
السلعة	النسبة %	القيمة مليون $	السلعة	النسبة %	القيمة مليون $
حجر بناء	13.0	150.7	الطاقة الكهربائية	8.5	558.5
اكياس بلاستيك	4.3	49.9	سولار (ديزل)	5.2	338.8
زيت الزيتون بكر	3.8	44.4	إسمنت بورتلاند	2.9	187.6
حديد خردة	3.5	40.9	بنزين	2.7	174.8
سجائر	3.1	36.1	سجائر	2.6	168.0
رخام و مرمر	2.8	32.7	محضرات من الانواع المستعملة لتغذية الحيوانات (اعلاف)	2.5	166.6
صالونات منجدة	2.6	30.5	ادوية	2.1	134.4
حصمة	2.6	30.2	غاز طبيعي	1.8	115.5
اثاث خشبي لغرفة النوم	2.6	29.7	هواتف نقالة	1.6	103.1
خيار طازج	2.5	28.6	قضبان من سبائك الصلب غير الفولاذ	1.5	99.5
المجموع	41.0	473.7	المجموع	31.3	2046.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات احصاءات التجارة الخارجية 2018.

التجارة مع اسرائيل

أظهر الاعتماد على التجارة مع إسرائيل اتجاهاً نحو الانخفاض في حالة الواردات، مع الثبات في حالة الصادرات. ومع ذلك، فإن الاقتصاد الفلسطيني لا يزال يعتمد بشكل كبير على التجارة الثنائية مع إسرائيل. حيث تستحوذ التجارة الخارجية مع إسرائيل على النصيب الأكبر سواءاً للواردات أو الصادرات، حيث شكلت الواردات الفلسطينية السلعية من إسرائيل حوالي 55.5% من إجمالي قيمة الواردات خلال العام 2018، في حين كانت هذه النسبة 55.3% في العام 2017، إما على صعيد الصادرات الفلسطينية السلعية من إسرائيل فقد شكلت خلال العام 2018 ما نسبته 83.7%، مقابل 82.5% في العام 2017. وتجدر الاشارة هنا الى ان نسبة الواردات السلعية الفسطينية من اسرائيل من اجمالي الواردات قد تراجع بحوالي 14% خلال السنوات الخمس الاخيرة.

كما ان نسبة كبيرة من إجمالي الواردات الفلسطينية من اسرائيل هي تجارة غير مباشرة، حيث أن السلع ذات المنشأ من بلد ثالث تستورد إلى إسرائيل ومن ثم يتم تصديرها إلى فلسطين على أنها منتجات إسرائيلية، وتقدر نسبة هذه السلع ما بين 35%-39% من اجمالي الواردات الفلسطينية من اسرائيل، اضافة لاحتكار اسرائيل عملياً واردات الطاقة ومشتقاتها، حيث يمثل الوقود والغاز والكهرباء 33.5% من إجمالي الواردات الفلسطينية من اسرائيل خلال عام 2018

العقبات:

يشكل الاحتلال الاسرائيلي التحدي الاكبر لاي مسيرة تنموية وطنية، يتمثل ذلك من خلال انتهاك بنود بروتوكول باريس الاقتصادي والذي كان مفترضاً أن يدوم لمدة خمس سنوات فقط وينتهي مع عام 1999، ايضاً استمرار احكام سيطرته على المعابر والحدود، وقرصنة الإيرادات الجمركية، وفرض القيود المباشرة وغير المباشرة التي تؤدي إلى تقويض الفرص لزيادة التجارة الدولية نظرا لعدم اعترافه بالاتفاقيات الموقعة بين فلسطين ودول أخرى، ويقيد الحركة على نقل البضائع والأشخاص وخاصة إلى القدس الشرقية، ويستمر في فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية وعزل القدس الشرقية، والإعلان الزائف غير القانوني حول مدينة القدس، ويفرض الحصار الجائر على قطاع غزة وإيقاف حركة التصدير والاستيراد عنه بالإضافة إلى حظر استيراد المواد اللازمة لمشاريع إعادة الإعمار وتقديم الخدمات السكانية، وقد أدت هذه القيود إلى ارتفاع تكاليف المعاملات وأثرها على التصدير، بالإضافة إلى القيود على مدخلات الإنتاج لغاية استيرادها (مثل القائمة المزدوجة)، ويقدر البنك الدولي (2016) أن 75٪ من الشركات المصدرة في فلسطين تحتاج إلى مدخلات خارجية، وبالتالي فإن القيود تضر بالإنتاجية الحالية وتؤثر على اي تطورات مستقبلية، ونتيجة لهذه القيود فقد أثرت في اعاقة الاستثمار في السلع التجارية، وانخفاض نسبة الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية القابلة للتداول، وبالاضافة الى القيود المباشرة على الأنشطة الإنتاجية التي تفرضها الإجراءات الإسرائيلية.

وقد خلص تقرير النكتاد لعام 2020 إلى العديد من هذه العقبات ومن ضمنها.

- 600 نقطة تفتيش وبوابات عسكرية، وهو ما يتسبب بفقد 60 مليون ساعة عمل وهي ما تعادل 274 مليون دولار، و 80 مليون لتر من الوقود
- تجزئة الأرض الفلسطينية المحتلة إلى 227 منطقة منفصلة، وتقسيم 219 بلدة، وعزل 2700 منشأة.
- السيطرة على 55% من أراضي الضفة الغربية المصنفة ذات قيمة زراعية عالية، وعلى الأراضي المسماة (ج) وتمثل 60% من أراضي الضفة الغربية ·
- إقامة 150 مستوطنة و128 بؤرة استيطانية، وبلغ عدد المستوطنين 671007 مستوطن
- منع دخول 56 مادة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ويضاف إليها 61 مادة يمنع دخولها إلى قطاع غزة.
- مليوني فلسطيني يعيشون حصاراً دائم في قطاع غزة. تقليص الحدود البحرية إلى 3 ميل
- 85% من مصادر المياه الفلسطينية تحت السيطرة الاسرائيلية ، ويتم اجبارنا على شراء 22% من احتياج المياه من شركة مياه اسرائيلية، و97% من المياه في قطاع غزة لا تستوفي معايير الصحة العالمية.
- 80%من المزارعين فقدوا إمكانية الوصول إلى أراضيهم نتيجة لجدار الفصل العنصري، حيث تسبب الجدار في عزل أكثر من 10% من مساحة الضفة الغربية.

من جهة أخرى يلعب سعر الصرف دورا مباشرا حيث تعتمد التحويلات في فلسطين وخاصة التجارية أساسا على الشيكل (العملة المتداولة). ويتم التعبير عن البيانات التجارية، سواء الصادرات والواردات، بعملة الدولار الأمريكي الذي يتأثر بحركة سعر الصرف، وبالتالي ينتج عن ذلك تشويها للديناميكية الفعلية للتجارة، حيث أن البيانات تعكس زيادة قيمة سعر الصرف او انخفاض قيمة سعر الصرف أكثر مما يمكن اعتبارها ديناميكة حقيقية للتجارة.

خلال جائحة كورونا شهدت حركة التجارة الخارجية الفلسطينية ترجعاً مع العالم الخارجي، بسبب إغلاق المصانع والمنشآت المتخصصة بإنتاج بعض السلع في الدول الشريكة تجارياً، فضلا عن تراجع الحركة التجارية الفلسطينية مع إسرائيل على وجه الخصوص، وتركيزها في المواد الأساسية فقط، وارتفاع الإنفاق الحكومي الموجه للقطاع الصحي المتعلق بتكلفة العلاج المباشر، وتركز جهد وزراة الاقتصاد الوطني خلال الفترة الاولى من الجائحة على ضمان توفر السلع الأساسية في السوق المحلي، ووفقا للبيانات المعدة من قبل الوزارة يتبين وجود الكميات المخزنة والمستوردة من المواد الغذائية الأساسية التي تكفي احتياج السوق كالتالي:

السلعة	الطحين والقمح	الزيوت	الأرز	السكر
المدة	5 أشهر	9 أشهر	3 أشهر	4 أشهر

وفي هذا السياق قامت وزارة الاقتصاد الوطني وبتوجيهات من القيادة والحكومة الفلسطينية بمجموعة من التدخلات السريعة في مجالات السياسات والإجراءات فيما يتعلق بتسهيل الاستيراد والتصدير، وابرز هذه الاجراءات:

- تسهيل المعاملات التجارية من خلال مواقع الكترونية.
- عقد لجنة الكوتا، وتوزيع حوالي 1884 طن من السلع الغذائية معفاة من الجمارك خلال الاشهر الاولى من الجائحة.
- تسهيل الحركة التجارية بين المحافظات.
- مخاطبة الدول للاستيراد الاستثنائي لمواد خام لدولة فلسطين ضمن ظروف الجائحة الصحية.
- إعفاء الكحول من الضريبة اذا كان موجها لتصنيع المعقمات.

تجارة الخدمات

شهدت فلسطين نمواً في أهمية قطاع الخدمات، ووفقا لنتائج الربع الثالث من العام 2019 لمسح القوى العامة والذي ينفذه الجهاز المركزي للإحصاء، فإن قطاع الخدمات (يشمل قطاع التجارة الداخلية) هو أكبر مشغل للأيدي العاملة بنسبة 64.8٪ في الضفة الغربية و86.9٪ في قطاع غزة.

إن هذه الأرقام تؤكد حقيقة أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد خدمي، وأن قطاع الخدمات سوف يستمر في لعب دور قيادي في تطوير الاقتصاد الفلسطيني في السنوات المقبلة، ولذلك يجب تطوير قدرته التنافسية على الصعيدين الوطني والدولي، وتولي وزارة الاقتصاد الوطني موضوع تجارة الخدمات اهمية كبيرة من ناحية تنظيمية وتطويرية، والعمل على مأسسته مع جميع الشركاء الفعليين على الصعيدين المحلي والخارجي.

بشكل عام فإن تاثير القيود المادية التي يفرضها الاحتلال اقل على قطاع الخدمات مقارنة مع القطاعات الانتاجية، ولكنه يعاني من القيود المفروضة على طرق تزويد الخدمة الأربعة وهي:

- **التزويد 1 - خدمات عبر الحدود:** يعتبر عرض النطاق الترددي للانترنت منخفضا، وتعتبر عملية التحميل والتنزيل محدودة للبيانات مما يقيد قدرة إجراء الأعمال بشكل مناسب مع المقاولين الدوليين. بالإضافة إلى القيود في تقديم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحمولة وغيرها.

- **التزويد 2 - الاستهلاك في الخارج:** تحد القيود المفروضة من قبل الاحتلال على الأجانب الذين يعبرون الحدود إلى فلسطين من فرص الحصول على الخدمات المحلية وكذلك الامر بالنسبة للفلسطينيين الذين يسافرون إلى الخارج لزيارة المقاولين والمشاركة في المعارض التجارية.
- **التزويد 3 - التواجد التجاري:** تعتبر الشركات المحلية تأسيس تواجد لها في الخارج مكلفا وصعبا، حيث من الصعوبة الحصول على التمويل وأخذ راس المال من فلسطين لأغراض لاستثمار في الخارج، غير أنه من الوارد لهذه الشركات توقيع اتفاقية مع جهات أجنبية لفتح مكاتب فرعية في الخارج.
- **التزويد 4 - وجود أشخاص طبيعيين:** لا يستطيع جميع الفلسطينين الخروج من البلاد او دخولها حسب الرغبة، وإنما ترتبط بإجراءات مرهقة للحصول على التصاريح، ويوجد معاملة تمييزية من قبل الاحتلال عند المعابر..

وتتميز الخدمات في فلسطين بقدرتها على الظهور والتطور في بيئات غير مستقرة ومعقدة، حيث يعتمد قطاع الخدمات بشكل رئيسي على البنية التحتية للاتصالات والربط، وأجهزة الكمبيوتر، والطاقة، والموارد البشرية الماهرة (برمجة الكمبيوتر والاستشارات القانونية والاستشارات الإدارية، والهندسة، والهندسة المعمارية، وغيرها) والعمالة الأقل مهارة (مبيعات الجملة والتجزئة والفنادق و الموظفين وعمال البناء، والسائقين، الخ المطاعم). ونظرا لارتفاع نسبة المتعلمين فإن هذا القطاع لديه ميزة تنافسية عالية. وفيما يلي ملخصاً عن بعض قطاعات الخدمات:

1. قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يعتبر هذا القطاع هو دعامة لكثير من القطاعات الأخرى، بما في ذلك الصناعة والزراعة والنقل والصحة والتعليم، والتجارة، والخدمات المصرفية، والسياحة. بالتالي يمكّن ويعزز الأبعاد المختلفة للتنمية، حيث أنه هناك علاقة طردية قوية بين الاستثمارات المباشرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق فرص العمل. وقد أظهرت نشرة بورتلاند ترست من أغسطس 2012، أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين له الأثر بمضاعفة خلق الوظائف بنسبة 1 إلى 3، حيث أن خلق وظيفة جديدة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعمل على خلق ثلاث وظائف في قطاعات أخرى.

شهدت صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين نمواً سريعاً منذ 1994، ويعمل في القطاع خلال عام 2018 حوالي 8815 شخصاً في 677 مؤسسة، وتشير التقديرات إلى أن الحجم الإجمالي من إنتاج القطاع يصل إلى حوالي 673 مليون دولار أمريكي، و539 مليون دولار امريكي قيمة مضافة وهي عبارة عن 3.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ان هذا القطاع من القطاعات الاقتصادية أقل تأثراً خلال جائحة كورونا، حيث ان بعض الانشطة ضمن هذا القطاع زاد الطلب عليها وخصوصاً الانترنت، وذلك بسبب اغلاق المدارس والجامعات وتعطيل التعليم الوجاهي والتوجه نحو التعليم الالكتروني، اضافة لتوجه بعض المنشآت العاملة في مجال البيع بالجملة والتجزية نحو التسويق الالكتروني من اجل التخفيف من تواجد المستهلكين في هذه المنشآت.

2. السياحة

على الرغم من وفرة الموارد السياحية والإمكانات الكبيرة التي تتمتع بها فلسطين كواجهة سياحية دينية وتاريخية وثقافية إلا أن مساهمة السياحة للأنشطة الاقتصادية في فلسطين هي في الحد الأدنى، وشهد قطاع السياحة في فلسطين نمواً متتالياً خلال الأعوام السابقة من حيث ارتفاع الاستثمارات في هذا القطاع ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والمتأثر بالدور السياسي الذي تلعبه فلسطين على الخارطة السياحية العالمية من حيث السياحة الدينية. حيث بلغ إجمالي القيمة المضافة للأنشطة السياحية (أي القيمة المتولدة لأية وحدة تمارس نشاط سياحي إنتاجي) في فلسطين خلال العام 2018 ما مجموعه 408 ملايين دولار أمريكي، ليشكل ما نسبته 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي بينما بلغ عدد المنشآت العاملة بهذا القطاع ما مجموعه (10,706) منشآت في فلسطين، وتظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء (2018) الى وجود 10706 منشأة سياحية، وتشكل المطاعم والفنادق 68٪ من هذه المنشآت، ويعزى السبب في انخفاض مساهمته إلى القيود المفرضة من قبل الاحتلال الاسرائيلي على تطوير قطاع السياحة بحكم سيطرته على المنافذ والمعابر الحدودية وعلى المعالم والمواقع السياحية والدينية. وضمن رؤية الحكومة الفلسطينية للتنمية بالعناقيد، تبنت الحكومة الفلسطينية اول عنقود تنموي سياحي في محافظة بيت لحم، حيث يستهدف المجموعات السياحة المنظمة وزيادة عددها ومدة اقامتها من جهة، واستهداف سياحة الافراد والترويج لهذا النوع من السياحة في شتى دول العالم، وتوفير المرافق اللازمة بما يضمن سياحة سهلة وآمنه في المحافظة، حيث سيتم ابراز هذا العنقود بشكل تفصيلي ضمن الاستراتيجية القطاعية للقطاع السياحي.

يعاني قطاع السياحة من الآثار المدمرة الناتجة عن جائحة كورونا، حيث شهدت الفترة الاولى من الجائحة توقف وشلل تام في معظم الانشطة السياحية في معظم المحافظات، وكان قطاع الفنادق والمطاعم والمقاهي وشركات السياحة والسفر والنقل السياحي المتضرر الاكبر في هذه الازمة، حيث اشار بيان صحفي مشترك ما بين الإحصاء الفلسطيني ووزارة السياحة والآثار بمناسبة يوم السياحة العالمي إلى انخفاض حاد في السياحة الوافدة والمحلية خلال العشرة شهور آذار-كانون أول2020/، وقدرت خسائر إيرادات السياحة الداخلية والتي تشمل السياحة الوافدة من الخارج والسياحة المحلية بما يقارب 1.15 مليار دولار أمريكي، وإن أثر جائحة كورونا على الأنشطة

السياحية كان كبيراً وبخاصة في محافظتي بيت لحم والقدس التي تستقبل العدد الأكبر من النزلاء والسياح، حيث يتواجد ما نسبته 81% من إجمالي عدد نزلاء الفنادق في محافظتي بيت لحم والقدس، مما يجعلهما الأكثر تضرراً على مستوى الوطن، وفيما يتعلق بالعمالة في هذا القطاع اشارت البيانات ان عدد العاملين في الانشطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي بلغ خلال الربع الثاني من العام 2020 نحو 33 الف عاملاً حيث يشكلون ما نسبته 3.7% من اجمالي العاملين في فلسطين، وبالمقارنة مع ذات الفترة من العام السابق، فقد انخفض العدد بنسبة 23%، حيث وصل عددهم في حينه نحو 43 الف عامل.

3. الصناعة:

يعتبر التصنيع العمود الفقري للتنمية الاقتصادية في العصر الحديث فهو النشاط الإنتاجي القادر على تحقيق نقله نوعية في مسار النهضة الاقتصادية والاجتماعية نظراً لطبيعية العلاقة الجدلية المتفاعلة في النشاط الانتاجي الصناعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، حيث لا يوجد اختلاف على اهمية وأولوية الاعتماد على التصنيع في عملية التنمية الشاملة، ويعتبر القطاع الصناعي من اهم القطاعات الإنتاجية لأي دولة حيث يلعب دوراً رئيسياً في تشغيل الأيدي العاملة، وحل مشاكل البطالة والفقر، وزيادة الصادرات وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي ورفع مستوى المعيشي.

فيما يخص واقع القطاع الصناعي الفلسطيني يمكن ابرازه من خلال الآتي:

- بلغ عدد المنشآت الصناعية العاملة في فلسطين حوالي 20104 منشأة صناعية، وتشكل 14.4% من اجمالي عدد المنشآت، وتشغل حوالي 112835 عامل (23.4% من عدد االعاملين في المنشآت)، حققت هذه المنشآت انتاج بقيمة 5.0 مليار دولار عام 2018 (36.6% من اجمالي الانتاج)، فيما بلغت القيمة المضافة حوالي 2.1 مليار دولار (25.7% من اجمالي القيمة المضافة).
- يتركز حوالي 21.6% من المنشآت الصناعية في صناعة منتجات المعادن المشكلة، و 18.9% في صناعة الأثاث و15.9% في صناعة المنتجات الغذائية. أما على مستوى قيمة الانتاج جاءت صناعة المنتجات اللافلزية في المقدمة 20.9% من اجمالي قيمة الانتاج للمنشآت الصناعية، تلتها صناعة المنتجات الغذائية بنسبة 18.4%، من ثم صناعة الاثاث بنسبة 10.6%.
- عند تصنيف المنشآت الصناعية حسب الحجم فإنها تتوزع بنسبة 76.9% منشآت متناهية الصغر (تشغل 4 عاملين فاقل)، و14.7% منشآت صغيرة (تشغل من 5 – 9 عامل)، و5.5% منشآت متوسطة الحجم (10 -19 عامل)، و2.9% منشآت كبيرة (تشغل 20 عامل فأكثر).

- هناك ثبات خلال السنوات الاخيرة لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي والتي تراوحت بحدود 13.0%، مع الاشارة الى ان مساهمة هذا القطاع قبل الانتفاضة الثانية (انتفاضة الاقصى) وصل بحدود 20%.
- فيما يتعلق بحصة المنتج الوطني السوقية يلاحظ ان هناك تحسن في هذه الحصة، حيث بلغت حصة المنتجات الغذائية 47%، والملابس 70%، والأثاث 84%، ومنتجات المعادن 81%، والمنتجات الانشائية 66%، ومنتجات اللدائن 49%.
- ارتفعت قيمة الصادرات الفلسطينية السلعية بنسبة 14.9% لتبلغ 1064.9 مليون دولار في العام 2017، مقابل 926.5 مليون دولار في العام 2016، على صعيد الصادرات محلية المنشأ فقد ارتفعت بنسبة 14.4% في عام 2017 لتبلغ 791.3 مليون دولار، مقارنه مع 691 مليون دولار عام 2016، في حين تراجعت الصادرات محلية المنشأ بنسبة 13.7% خلال عام 2018 ولتبلغ 695.8 مليون دولار امريكي.
- إنخفضت قيمة شهادات المنشأ خلال عام 2019 بنسبة 4.9% مقارنة بالعام السابق، كما سجل عدد شهادات المنشأ انخفاضاً بنسبة 15.6%مقارنة بالعام السابق 2018، حيث صادقت وزارة الاقتصاد الوطني على 4,907 شهادة منشأ بقيمة 118.0 مليون دولار.
- شهد عدد المصانع الجديدة المرخصة لعام 2019 إرتفاعاً بنسبة 3.0% مقارنة بالعام السابق، في حين شهدت قيمة رأس مال هذه المصانع إنخفاضاً بنسبة 18.8% مقارنة بالعام 2018، حيث تم ترخيص 138 مصنع جديد بقيمة رأس مال بلغت 131.4 مليون دولار خلال عام 2019.
- على صعيد الاستثمار فقد أشارت بيانات هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية إلى أن عدد المشاريع الصناعية (بما فيها مشاريع الطاقة المتجددة) التي إستفادت من حوافز قانون تشجيع الاستثمار في العام 2019 بلغ 43 مشروع (79.6% من إجمالي عدد المشاريع) برأس مال 50.4 مليون دولار (77.8% من اجمالي قيمة رأس المال).

هناك جهد مشترك ما بين وزراة الاقتصاد الوطني ومعهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في مجال تنفيذ عدد من الدراسات القطاعية الصناعية، وذلك للوقوف على حقيقة وواقع كل قطاع بنوع من التفصيل، حيث تم انجاز عدد من هذه الدراسات، وجاري العمل خلال الفترة القادمة على استكمال بقية الدراسات القطاعية، كذلك سيتم تعظيم الاستفادة من نتائج ومخرجات وتوصيات هذه الدراسات من خلال تنفيذ ورش عمل حول هذه الدراسات في مقر وزارة الاقتصاد الوطني، وبمشاركة المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، ومؤسسات القطاع الخاص وخصوصاً الاتحادات الصناعية التخصصية ،من اجل الخروج بتوصيات عملية يتم تبنيها والعمل على تنفيذها .

تأثر القطاعي الصناعي كباقي القطاعات الاقتصادية خلال جائحة كورونا، فقد تراجع أداء وإنتاجية عدد كبير من المنشآت الصناعية وأغلق عدد منها، بالإضافة إلى انخفاض كبير

في العمالة، الأمر الذي أدى لتراجع القدرة الإنتاجية لدى غالبية هذه المنشآت، حيث توقفت 80% من المنشآت الصناعية خلال الاشهر الاولي للجائحة عن العمل، وتوقع الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ان تصل خسائر القطاع الصناعي خلال الشهور الثلاث الاولى من الجائحة حوالي 362 مليون دولار. رغم ذلك فقد لعب القطاع الصناعي الفلسطيني دوراً مهماً في مجابهة الجائحة الصحية، وخاصة في قطاعات التصنيع الدوائي وصناعة المواد الكيميائية والمنظفات والمعقمات والتي تعتبر احتياجاً ومتطلباً هاماً سواء في القطاع الصحي او في القطاعات والأنشطة الأخرى للوقاية من تفشي فيروس كورونا كوفيد 19. كما أن التزايد على الطلب المحلي للغذاء وبشكل خاص للاستهلاك والتخزين، فقد نجح قطاع التصنيع الغذائي في تلبية التزايد وكذلك إعادة استخدام بعض المنتجات الزراعية والحيوانية لتحقيق الاستغلال الأمثل وتخفيض الخسائر على المزارعين. وخلال هذه الجائحة، تمكنت العديد من الصناعات المحلية من تحويل خطوط انتاجها لمواءمة الطلب المتزايد، وخصوصاً في قطاعات الصناعات الكيميائية والورقية، والنسيجية والملابس، وقد عملت وزارة الاقتصاد الوطني على عدد من التسهيلات العاجلة مع بداية الجائحة وابرزها:

- توفير المواصفات الفلسطينية من اجل انتاج المنتجات في القطاعات ذات الألوية وفقا للمواصفة.
- فحص المنتجات والتأكد من مطابقتها.
- منح رخص تشغيل للمنشآت الجديدة العاملة في هذه القطاعات
- تجديد منح الرخص التشغيلية للمصانع خلال فترة الطوارئ.
- تعديل المواصفات الفلسطينية بما يتلاءم مع متطلبات قطاع صناعة الألبان

يشمل القطاع الصناعي العديد من القطاعية الفرعية، وابرز هذه القطاعات:

1. قطاع الأحذية والجلود التصنيع

تعتبر صناعة الأحذية في الخليل من أهم المحاور الاقتصادية الرئيسية الفلسطينية مقارنة ببقية الصناعات الأخرى والتي اشتهرت بها المحافظة تاريخياً، حتى أصبح الحذاء الخليلي عنواناً للجودة العالية، واستطاع عدد من المصانع والمشاغل الصغيرة المحافظة على هذه الصناعة، بالرغم من إغراق الأسواق المحلية بالأحذية المستوردة زهيدة الثمن، ويعمل هذا القطاع بطاقة إنتاجية هائلة مع نحو 13 مليون زوج سنوياً، وقد بلغ عدد المنشآت العاملة خلال عام 2018 في هذا القطاع 299 منشأة تشغل 1703 عامل، في حين بلغت قيمة الانتاج حوالي 54 مليون دولار.

بعد انتشار فيروس كورونا في جمهورية الصين الشعبية، والذي أدى إلى وقف استيراد البضائع الصينية ومن بينها الأحذية، فتح المجال أمام قطاع صناعة الأحذية في فلسطين من اجل الانتعاش بعض الشئ، على الرغم من ذلك فأن هذا القطاع عاني كمعظم القطاعات الصناعية وخصوصاً في ظل فترة الاغلاقات الطويلة بداية الجائحة.

2. قطاع الخشب والأثاث

تعد أعمال الأثاث هي الأقدم في فلسطين، وتشغل صناعة الأثاث نسبة 16.3% من إجمالي العمالة في التصنيع، وتشكل 23% من اجمالي المنشآت الصناعية خلال عام 2018، وهناك ما يقارب من 4621 منشأة تعمل في مجال الأعمال الخشبية والأثاث في فلسطين.

بينت دراسة اتحاد الصناعات الفلسطينية أن الصناعات الخشبية عملت بأقل من الحد الأدنى خلال بداية الجائحة، جراء نقص المواد الخام الأساسية والقيود على الحركة التجارية، وأن نشاط هذا القطاع تراجع بنسبة 50%، ومع دخول أزمة «كورونا» وتوقف التصدير فقد تضرر هذا القطاع بشكل كارثي وتم تسريح مئات العمال وإغلاق عشرات المصانع، حيث إن هذا القطاع الذي كان يعمل أساساً بقدرة لا تزيد على 30% تضرر بنسبة كبيرة لتصل قدرته إلى 15% وانخفض عدد المصانع من أربعة آلاف إلى ألفي مصنع، وعدد العمال من 1380 عاملاً إلى ثلاثة آلاف، والطاقة الإنتاجية من 100% إلى 22% في الضفة، وفي قطاع غزة انخفض عدد المصانع من 180 إلى 92 وعدد العمال من 2800 إلى 1200، والطاقة الإنتاجية من 30% إلى .15%.

3. قطاع الغزل والنسيج والملابس

يعمل في هذا القطاع 1992 منشأة خلال عام 2018، ويوظف فيها أكثر من 23.7 ألف شخص، ويتنج حوالي 185 مليون دولار، وتشكل النساء جزءا كبيرا من القوة العاملة. يتم معظم الإنتاج من خلال عقود في الباطن، ويقدر أن 70٪ من الإنتاج يباع محلياً بينما يتم تصدير الباقي بشكل رئيسي إلى إسرائيل. تشكل المنافسة غير العادلة مع الواردات الأرخص المشكلة الأبرز التي يعاني منها القطاع.

مع بداية جائحة كورونا تمكنت مجموعة منشآت من التحول نحو إنتاج منتجات ضرورية للمساعدة في مجابهة الجائحة خلال فترة سريعة مع قدرتها على تطبيق المواصفات العالمية المعتمدة لهذه المنتجات وأبرزها اللباس الواقي والكمامات كمتطلبات محورية وحرجة في تمكين القطاعات الصحية والأمنية من القيام بمهامها وفق المعطيات القائمة واتباعاً للارشادات ذات العلاقة من وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية. وكانت مبادرة القطاع الخاص سريعة وتكتسب أهمية استراتيجية وطنية وخاصة نظراً لصعوبة استقدام هذه المنتجات من سلسلة التوريد العالمية المرهقة بالطلب العالمي المتزايد نتيجة لتفشي الجائحة وعدم قدرة الإنتاج العالمي على الاستجابة لمتطلبات مختلف الدول في آن واحد.

4. قطاع المعادن اللافلزية

يُعد قطاع الحجر والرخام والمنتجات الاسمنتية هو أكبر قطاع فرعي في فلسطين في عدد المنشآت، وحجم المبيعات والعمالة والاستثمار، حيث بلغ عدد المنشآت العاملة

في هذا القطاع خلال عام 2018 حوالي 2342 منشأة (11.6% من المنشآت الصناعية)، وتشغل المنتجات المعدنية اللافلزية الأخرى حوالي 17.9 الف عامل، (15.6% من العمالة الصناعية)، ويتنج هذا القطاع ما قيمته 1104 مليون دولار سنوياً.

يتميز هذا القطاع بميزة تنافسية كبيرة تتمثل بوفرة المواد الخام المحلية وباللون الفريد من نوعه والملمس المميز، وتعتبر الجودة العالية التي تم توظيفها في اختيار وقطع الألواح وكذلك في اعداد المنتج النهائي وفقا للمستويات العالية من الممارسات التصنيعية ميزةً تنافسية أخرى في هذا القطاع.

يعتبر هذا القطاع من اكثر القطاعات تضرراً خلال جائحة كورونا، حيث يتربط ارتباطاً وثيقاً بقطاع الانشاءات والذي توقف خلال بداية الجائحة، اضافة لتراجع الطلب الخارجي على منتجات الحجر والرخام، حيث ان قطاع الحجر والرخام يعتبر من القطاعات التصديرية الرائدة في فلسطين.

5. قطاع الأغذية والمشروبات

شهدت صناعة تجهيز الأغذية نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة، مع ما يقدر ب 3569 منشأة (17.8% من المنشآت الصناعية) تعمل في هذا القطاع، وتُشغل ما نسبته 17.9% (20 الف عامل) من العمالة الصناعية، وبلغت قيمة الانتاج في هذا القطاع 1123 مليون دولار (22.7% من الانتاج الصناعي).

وتواجه منتجات الألبان المنافسة الأعلى على المستوى المحلي والدولي. بينما تعد المخابز هي الغالبية في المنشآت، وقد مكنت الخبرة المتراكمة في هذا القطاع على زيادة قدرته في المنافسة، ويحتوي على سلسلة التوريد الأكثر تكاملا في فلسطين، ولديه الروابط مع العديد من القطاعات الفرعية الأخرى مثل الكيماويات والبلاستيك والتعبئة والتغليف والطباعة، وتعتبر خطوط الإنتاج مرنة جدا وقابلة للتكيف بسهولة لإنتاج وتطوير منتجات جديدة ومختلفة.

أشار اتحاد الصناعات الفلسطينية إلى أن الصناعات الغذائية لاقت ارتفاعاً مؤقتا في حجم الطلب على منتجاتها، حيث ضاعفت من إنتاجها في ظل الإغلاق وتوقف حركة الاستيراد لسد الفجوة في السوق المحلية وتلبية احتياجات المستهلك. وأظهرت الإحصاءات التي نفذها اتحاد الصناعات الغذائية على 110 مصانع أن 10% من هذه الشركات أغلقت بسبب أزمة الطوارئ، وتأثر نحو 45% من العمال في هذا القطاع في بداية الجائحة. نوه الاتحاد إلى ما يشمله هذا القطاع من قطاعات فرعية، حيث بينت الإحصاءات الأخيرة أن قطاع مصانع الدقيق والمطاحن تعمل بنفس الطاقة الإنتاجية ولم تتأثر كثيراً؛ حيث إنها تعمل بطاقة إنتاجية 30% من إجمالي طاقتها، أما قطاع صناعة المعلبات فقد زادت طاقته الإنتاجية إلى 85% حيث كان قبل الأزمة يعمل بطاقة إنتاجية لا تزيد على 30%، كما سجل ارتفاعاً في إنتاجية قطاع الأجبان والألبان بزيادة تقدر بحوالى

10%، ولكن هناك قطاعات كبيرة متضررة مثل قطاع صناعة المشروبات والمياه الغازية وهو الأكثر تضرراً بين قطاعات الصناعات الغذائية حيث انخفضت طاقته الإنتاجية إلى 10% بعد أن كانت تعمل بنحو 40%، بالإضافة إلى تضرر قطاعات صناعات المسليات والآيس كريم بشكل كبير بسبب إغلاق المدارس والمؤسسات التعليمية حيث انخفضت الطاقة الإنتاجية لتلك الشركات من 50% إلى 10% حالياً.

6. قطاع الصناعات الدوائية

تعتبر الصناعات الدوائية من الصناعات الرائدة في فلسطين من حيث مستواها العلمي والتكنولوجي، وتكمن أهمية صناعة الأدوية كخيار إستراتيجي لتحقيق الأمن الدوائي الفلسطيني، وقد قطعت شوطا كبيرا في مواءمة المواصفات العالمية، حيث تمكنت بعض الشركات من الحصول على مواصفة التصنيع الجيد الفلسطينية، والتي تُمنح حسب مواصفات منظمة الصحة العالمية، كما تمكنت بعض الشركات من حيازة شهادة التصنيع الجيد الأوروبية.

وتلعب هذه الصناعة دورًا أساسيًا في تغطية احتياجات السوق المحلي من الدواء بنسبة تتراوح بين (50-55%) من الاستهلاك المحلي من الأدوية. وقد حصل تطوراً ملحوظاً في نسبة الصادرات الدوائية إلى الأسواق العربية والإقليمية، وتجدر الاشارة الى ان عدد المنشآت العاملة في القطاع خلال عام 2018 بلغ 16 منشأة تشغل 1673 عامل، وتنتج 113 مليون دولار سنوياً.

ساهمت صناعة الأدوية الفلسطينية في مجابهة فيروس كوفيد 19 من خلال تلبية الحاجات الوطنية من الأدوية، التي تُعتبر أساسية جداً لدعم النظام الصحي الفلسطيني، والذي ينصب جهده اليوم في محاربة فيروس كورونا. ولقد كانت مصانع الأدوية الفلسطينية مستعدة للبدء في خطط الاستمرارية الإنتاجية التي أعدتها مسبقاً للمحافظة على انسيابية الأدوية إلى السوق الدوائي ومستودعات وزارة الصحة، وعملت المصانع الفلسطينية على مدار الساعة لتأمين الحاجات الدوائية الوطنية، وبالتالي يعتبر هذا القطاع من القطاعات التي انتعشت بشكل جزئي خلال الجائحة.

7. قطاع منتجات المطاط واللدائن

يعمل في هذا القطاع 242 منشأه اقتصادية خلال عام 2018، وتوظف هذه الصناعة حوالي 3104 عامل، وينتج حوالي 204 مليون دولار سنوياً، وتعتبر صناعة حاسمة للعديد من القطاعات الفرعية الأخرى، حيث يتم إنتاج مجموعة واسعة من المنتجات التي يتم تصنيعها في فلسطين مثل الأنابيب والتجهيزات، والأكياس البلاستيكية والحاويات، وزجاجات المياه، وأدوات المطبخ، البوليسترين، ومنتجات المطاط. ويتم تطبيق الجودة بشكل رئيسي لمنتجات تناسب صناعة البناء والتشييد ومواد التعبئة والتغليف الغذائي.

أظهرت دراسة اتحاد الصناعات أن نحو 100 شركة توقفت تماماً عن العمل بسبب

إجراءات الطوارئ في الضفة الغربية، وأنه نتيجة للأزمة الحالية فإن الطاقة الإنتاجية لهذا القطاع تراجعت إلى 17% منذ بداية الجائحة، وان هناك بعض المصانع استمرت بالعمل في إنتاج العلب والأدوات البلاستيكية التي تستخدم في تعبئة المنظفات والمعقمات.

المناطق المهمشة والمهددة من الاحتلال

يقع ما يقارب من 62٪ من الأرض في فلسطين ضمن المناطق المهمشة والمهددة من الاحتلال، ويقع معظمها في غور الأردن الذي تسيطر عليها إسرائيل، بينما تقع 18.8٪ في المنطقة (ب)؛ و 18.3% في المنطقة (أ) فقط وهي التي تقع ضمن السيطرة الفلسطينية، وتشكل المناطق المهمشة والمهددة من الاحتلال حوالي الثلثين من مجموع المصادر الزراعية، وتسيطر عليها اسرائيل بالكامل، وتعتبر هذه المنطقة الأكثر خصوبة وتعتبر حاسمة من اجل تحقيق التنمية. يحق للفلسطينين بالبناء على 1.5% من المناطق المهمشة والمهددة من الاحتلال، مقابل 20% من المنطقة نفسها موافق عليها لخطط الاستيطان الاسرائيلي، ويُوافق فقط على 1.5 % من الطلبات التي يتقدم بها الفلسطينيون للحصول على تراخيص.

في القدس الشرقية يُسمح في البناء على مساحة لا تتجاوز 13% من المساحة التابعة للبلدية في حين صُودر 35% من المساحة لصالح المستوطنات. وذلك حسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة لعام 2016.

هذة السياسة الاسرائيلية اربكت الحياة الاقتصادية الفلسطينية وحالت دون استغلال الطاقات الكامنة في الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي اصبح التوجه باستغلال الميزة النسبية على مستوى المحافظات الفلسطينية هو امر ضروري ويضمن تطوير الاقتصاد المحلي لكل محافظة، ومن هنا كانت رؤية الحكومة في مجال العناقيد التنموية، والعمل باتجاة تعزيز وزيادة المدن الصناعية.

أشارت تقارير المنظمات الاقتصادية الدولية أن الاقتصاد الفلسطيني بتكبد خسائر اقتصادية جمة نتيجة عدم استغلاله والسيطرة على الموارد الاقتصادية في المناطق المصنفة «ج» التي تشكل غالبية أراضي الضفة الغربية، حيث ما زال الاحتلال الإسرائيلي يسيطر على هذه الموارد ولا يسمح للفلسطينيين بالنفاذ إليها آو استغلال أي جزء منها، إضافة لذلك قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إعادة تغيير مسار جدار الضم والتوسع حيث ضمت أراضي واسعة من الضفة الغربية.

- ذكر تقرير صادر عن البنك الدولي أن القيمة الإجمالية للخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني جراء عدم إمكانية الوصول للمناطق «ج» بحوالي 3.4 مليار دولار أمريكي، وان هناك خمسة قطاعات محددة يعتقد بأنها الأكثر تأثراً جراء استمرار السيطرة إسرائيلية على مناطق «ج» وهي، الزراعة، حيث تتضمن المناطق المصنفة ج غالبية الأراضي التي تعتبر ملائمة للإنتاج الزراعي في الضفة الغربية بالإضافة إلى النسبة الأكبر من إجمالي الموارد المائية، وبالتالي، فإن إمكانية النفاذ إلى المناطق المصنفة «ج» قد تسهم في تقديم ما قيمته 700 مليون دولار أمريكي إضافية

سنوياً، وهي قيمة مضافة للاقتصاد الفلسطيني، أي ما يعادل المساهمة بما نسبته 7% من إجمالي الناتج المحلي.

- كما ركز التقرير على معادن البحر الميت، وأشار إلى أن البحر الميت يزخر بوفرة من المعادن الثمينة والنادرة نسبياً، فعلى سبيل المثال، يمكن استخراج البوتاس من البحر الميت ومعالجته ومن ثم بيعه كسماد، ويتم استخراج ما نسبته 73 بالمائة من إجمالي إمدادات البروم على المستوى العالمي من البحر الميت من قبل شركات إسرائيلية وأردنية، كما يقدّر العمر الزمني لهذه الإمدادات بما يعادل نحو 800 سنة، وقد يسهم استغلال المعادن والأملاح المتوفرة في البحر الميت إلى توليد ما قيمته 920 مليون دولار أمريكي كقيمة مضافة سنوية إلى الاقتصاد الفلسطيني، أو ما نسبته 9% من إجمالي الناتج المحلي.
- حول استخراج الحجارة بيّن أن الغالبية العظمى من مخزون الحجارة يتواجد في المناطق «ج»، ويتهدد بالعمليات المنفذة حالياً لاستخراج الحجارة الخطر المتمثل في عدم قدرة الشركات على تمديد تصاريح عملها، وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن إتاحة فرصة وصول الشركات الفلسطينية إلى المناطق «ج» لتطوير عمليات جديدة في مجال استخراج الحجارة قد يفضي إلى قيمة مضافة تعادل 240 مليون دولار أمريكي سنوياً.
- بخصوص قطاع الإنشاءات، أشار إلى أن القيود المفروضة على المناطق المصنفة «ج» تؤدي إلى الحد من مساحة الأراضي التي يمكن البناء عليها، كما ينجم عن ندرة الأراضي ارتفاع أسعارها، مما يفضي إلى ارتفاع تكاليف أعمال البناء، الأمر الذي يزيد بدوره من سعر الوحدات السكنية والتجارية التي يتم تشييدها بنحو 24 بالمائة، وقد أفضى الارتفاع الذي طرأ على الأسعار إلى التقليل من الطلب على المباني الجديدة، الأمر الذي يفضي إلى خسارة تقدر بنحو 240 مليون دولار أمريكي من القيمة المضافة بشكل سنوي.
- كما ركز التقرير على قطاع السياحة، ونوّه إلى أن المناطق المصنفة «ج» تضم 3,110 موقعاً أثرياً مسجلاً، والتي قد يتحول بعضها إلى وجهات سياحية، بالإضافة إلى ذلك، من الممكن العمل على تطوير ستة كيلومترات من شاطئ البحر الميت على الأقل لتصبح منتجعات مماثلة لتلك المقامة في منطقة البحر الميت في كل من إسرائيل والأردن. وقد يكون من شأن هذا توفير ما قيمته 126 مليون دولار أمريكي كقيمة مضافة سنوياً.

- حول الاتصالات ذكر أن عدم توفر سبل الوصول إلى المناطق المصنفة «ج»، وصعوبة استصدار التصاريح اللازمة من أجل بناء البنية التحتية، والقيود المفروضة على استخدام موجات الطيف الكهرومغناطيسي بالإضافة إلى المشكلات المرتبطة باستيراد المعدات اللازمة للاتصالات تفضي جميعاً إلى فقدان ما قيمته 50 مليون دولار أمريكي كقيمة مضافة سنوياً.

- ذكر البنك الدولي، أنه بالإضافة إلى ذلك، فإن القدرة على إقامة نشاط اقتصادي في المناطق المصنفة «ج» سيؤدي إلى توفير قدر كبير من الفوائد غير المباشرة، وستنشأ هذه الفوائد من جراء التحسينات في نوعية وكلفة البنية التحتية المادية والمؤسسية، فضلاً عن الآثار غير المباشرة على القطاعات الأخرى من الاقتصاد الفلسطيني نتيجة تحقيق النمو في القطاعات الخمسة التي جرت مناقشتها أعلاه.
- كما إن سيطرة إسرائيل على هذه المساحات وما تحتويه من أراض ومزارع، تجعل من المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية هدفاً للتهرب الضريبي، وجعل أسواق الضفة مكباً لبضائع المستوطنات التي لم تخضع لمعايير التصدير، كذلك فأن الخزينة الفلسطينية ليست متضررة فقط من حرمان سكانها للاستفادة من الثروات، بل أيضاً من سيطرة إسرائيل عليها، «ويتمثل ذلك في عدم وجود معابر بين مناطق السلطة، والمناطق التي تسيطر عليها إسرائيل، وبالتالي فإن الأبواب مشرعة أمام أية بضائع إسرائيلية أو قادمة من المستوطنات، وتشير الأرقام إلى أن الأرباح السنوية للاستثمارات الإسرائيلية في مناطق الأغوار الواقعة ضمن المناطق «ج» تفوق 620 مليون دولار أمريكي سنوياً.

القيود على المياه

تقيد إسرائيل استخدام المياه، وتستغل الموارد المائية الفلسطينية منذ بدء الاحتلال لصالحها، ويحرم الفلسطينيين من حقهم في الاستفادة من الموارد المائية من نهر الاردن ونهر اليرموك، رغم أن حوالي 11٪ من نهر الأردن يقع في الضفة الغربية، حيث تم مصادرة المناطق الواقعة على طول الضفة الغربية للنهر، وأُعلنت مناطق عسكرية. حاليا، يتم سرقة أكثر من 85٪ من المياه الفلسطينية من الطبقات الجوفية بالضفة الغربية من قبل إسرائيل، وهو ما يمثل 25.3٪ من احتياجاتها من المياه.

ذكر تقرير للبنك الدولي أن نقص الري نتج عنه فقدان 11 ألف فرصة عمل و 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي، 6.8% فقط من مجموع الأراضي المزروعة في الضفة الغربية يتم ريها، بينما يتم ري حوالي 70٪ من المساحة المزروعة من قبل المستعمرين (المستوطنين) الإسرائيليين.

في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة لعام 2016، يظهر أن متوسط استخدام المياه في غزة يصل إلى 79 لتر في اليوم وهو أقل من 100 لتر والذي توصي به منظمة الصحة العالمية، والمياه الجوفية الساحلية ملوثة، و96% من المياه غير صالحة للاستهلاك البشري، وما نسبتة 23% من غزة غير موصولة بشبكة الصرف الصحي، ويتوجب على السكان شراء المياه بعشرة أضعاف سعر المياه العمومية،

بينما يصل معدل الاستخدام في الضفة الغربية إلى 40%، بينما في المناطق المسماة (ج) ينخفض إلى 20 %، علماً ان 70 % من هذه المناطق غير موصول بشبكة مياه، بينما يستهلك المستوطنون الإسرائيليون يوميا 183 لتراً في اليوم، وفي القدس الشرقية فإن 64% من الاسر الفلسطينية فقط موصولة رسميا بالبنية التحتية للمياه.

بيئة الأعمال

يناقش تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (التقرير السنوي الذي يصدر عن البنك الدولي، ويبحث في اقتصادات 190 دولة حول العالم، وينظر في مجالات التقدم أو التراجع في 10 بنود في أنشطة الأعمال). تتعلق البنود العشرة في قضايا بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار (التعثر).

احتلت فلسطين الترتيب 117 عالمياً في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020[1] ، ويذكر أن ترتيب فلسطين خلال التقرير السابق، وصل 116 عالمياً.

جاء ترتيب فلسطين حسب تقرير 2020 في بند «بدء النشاط التجاري» 173 عالمياً من أصل 190 اقتصاداً، بينما احتلت الترتيب 148 في استخراج تراخيص البناء، و86 في الحصول على الكهرباء. وجاءت في الترتيب 91 عالمياً في تسجيل الملكية، و25 في الحصول على الائتمان (القروض)، وفي المركز 114 في حماية المستثمرين، و112 في دفع الضرائب، و54 في التجارة عبر الحدود، و123 في إنفاذ العقود، و168 في تسوية حالات الإعسار.

لقد خطت الحكومة الفلسطينية مؤخرا خطوات ملموسة نحو تحسين بيئة أنشطة الأعمال، والتي كان أبرزها تطبيق قانون المعاملات المشمولة بضمانات، الذي وضع الأسس القانونية والنظم الحديثة لتنظيم استخدام الأصول المنقولة كضمانات مثل الأراضي أو العقارات للموافقة على قرض ما. كما تم خفض تكلفة بدء نشاط الأعمال في فلسطين عن طريق إلغاء مطلب الحد الأدنى لرأس المال المدفوع عند التسجيل، إضافة إلى ذلك، أصبح دفع الضرائب أكثر سهولة للشركات. كما اعدت وزارة الاقتصاد الوطني مشروع قانون الشركات، بديلا عن القانون الأردني الذي يرجع لعام 1964 والذي لايعد مناسبا لظروف العمل الحالية، ويتضمن مشروع القانون الجديد بعض الممارسات الجيدة الخاصة بالتسجيل، وحماية المستثمرين أصحاب حصص الأقلية، وتنظيم تسوية الديون.

1. Doing Business Report, 2020.

الاستثمار

أشارت النتائج وفقاً لمسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات المقيمة في فلسطين لعام 2018، إلى أن حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في فلسطين بلغ 1758 مليون دولار حتى نهاية عام 2018، وقد بينت نتائج المسح أن 64.3% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المؤسسات المقيمة في فلسطين تتركز في قطاع الوساطة المالية، و30.0% في قطاع الخدمات الاخرى (يشمل التجارة الداخلية)، في حين بلغ ما نسبته 3.5% في القطاع الصناعي، كما أن 81.3% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المؤسسات المقيمة في فلسطين قادمة من الأردن، و7.2% من قطر، و2.6% من مصر.

تعمل هيئة تشجيع الاستثمار على تمكين الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي لتحقيق أولويات التنمية في فلسطين، وذلك من خلال توفير خدمات متطورة للمستثمرين المحليين والأجانب، وتسهيل عملية التواصل بين القطاع الخاص والحكومة، وذلك عن طريق النافذة الاستثمارية الموحدة لخدمات المستثمرين، ومنح حوافز مجزية للاستثمار وجذب استثمارات جديدة بأحدث وسائل الترويج، مما يضمن وجود بيئة استثمارية منافسة في فلسطين.

أشارت هيئة تشجيع الاستثمار إلى أن هناك بيانات مشجعه خلال العام 2017، حيث منحت الهيئة حوافز استثمارية ل 41 مشروع وبحجم استثمار وصل 64.5 مليون دولار أمريكي، أما في عام 2018 بلغ عدد المشاريع المسجلة (استثمار مسجل) 30 مشروع برأسمال 42.2 مليون دولار، وارتفع عدد المشاريع مسجلة في هيئة تشجيع الاستثمار خلال عام 2019 لتصل الى 54 مشروع، أي بارتفاع بنسبة 80.0% مقارنة مع عام 2018، وبرأسمال 64.8 مليون دولار، وبارتفاع بنسبة 55.6%.

جدول (3): المشاريع التي منحت حوافز حسب قانون تشجيع الاستثمار حسب القطاع الاقتصادي والسنة (القيمة بالمليون دولار)

القطاع الاقتصادي	2015		2016		2017		2018		2019	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
صناعي (تشمل مشاريع الطاقه)	15	5.2	10	6.5	26	39.7	18	26.4	43	50.4
سياحي	1	0.6	2	1.1	5	5.4	4	9.9	8	10.2
زراعي	0	0.0	1	0.3	7	6.0	2	0.5	1	1.3
طاقة متجددة	-	-	-	-	-	-	5	2.3	-	-
خدمات أخرى	0	0.0	1	1.2	3	13.5	1	3.1	2	2.9
المجموع	16	5.8	14	9.1	41	64.6	30	42.2	54	64.8

المصدر: هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية.

أما بما يتعلق بعدد الشركات الجديدة المسجلة في وزارة الاقتصاد الوطني، فقد سجل عدد الشركات الجديدة المسجلة لعام 2019 إنخفاضاً بنسبة 2.7% مقارنة بالعام السابق، كما سجل رأس المال لهذه الشركات إنخفاضاً بنسبة 48.1% مقارنة مع العام الماضي، حيث تم تسجيل 1779 شركة جديدة في محافظات الضفة الغربية برأسمال إجمالي وصل إلى 282.6 مليون دولار أمريكي تقريباً، كما شهد عدد الشركات الجديدة المسجلة لعام 2018 انخفاضاً بنسبة 3.1% مقارنة بالعام السابق، بينما سجل رأس المال (المصرح به عند التسجيل) لهذه الشركات ارتفاعاً بنسبة 62.0% مقارنة مع العام 2017، حيث قامت الوزارة خلال عام 2018 بتسجيل 1,829 شركة جديدة في محافظات الضفة الغربية برأسمال إجمالي وصل 544 مليون دولار أمريكي، و سجل عدد الشركات الجديدة المسجلة لعام 2019 إنخفاضاً بنسبة 2.7% مقارنة بالعام السابق، كما سجل رأس المال لهذه الشركات إنخفاضاً بنسبة 48.1% مقارنة مع العام الماضي، حيث تم تسجيل 1779 شركة جديدة في محافظات الضفة الغربية برأسمال إجمالي وصل إلى 282.6 مليون دولار أمريكي تقريباً.

جدول (4): عدد وقيمة رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في وزارة الاقتصاد الوطني حسب السنة

السنة	العدد	قيمة رأس المال (مليون دولار)
2015	1524	390.2
2016	1780	537.9
2017	1887	335.9
2018	1829	522
2019	1779	282.6

يتم تقديم الحوافز إلى المستثمرين و المستأجرين أيضا في المناطق الصناعية، حيث تحظى برزمة من الحوافز الضريبية، وتوفر بنى تحتية متطورة، وتعتبر الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة الجهة المسؤولة عن إنشاء مناطق صناعية تتمتع بمواصفات عالمية بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

احدثت جائحة كورونا ازمة في مناخ الاستثمار والذي يحتاج الى بيئة مستقرة نوعاً ما، وبالتالي فإن إعلان حالة الطوارئ والإجراءات الاحترازية يعزز من حالة الخوف والذعر لدى المستهلك والمستثمر على حد السواء، وستفضي إلى انخفاض أسعار الأصول وضعف الطلب الكلي وتزايد أزمة الديون وخسارة عدد كبير من المستثمرين، مما يتسبب في انخفاض القدرة على التنبؤ بالمستقبل، واحباط مشاريع الاستثمار في المستقبل، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني من المتوقع انخفاض الاستثمار خلال عام 2020 بنسبة 43%. اما فيما يتعلق بتسجيل الشركات الجديدة، اشار التقرير الاحصائي الذي تصدره وزارة الاقتصاد الوطني الى تسجيل 606 شركة جديدة خلال

الفترة (آذار – آب 2020)، مقابل تسجيل 839 شركة جديدة خلال نفس الفترة من العام 2019، أي ان هناك تراجع في عدد الشركات بنسبه 38.4%. وقد أوصت وزارة الاقتصاد الوطني بإعفاء الشركات الجديدة من رسوم التسجيل، وتم إصدار قرار بقانون لإعفاء هذه الشركات حتى نهاية عام 2020، وذلك لتشجيع الشركات على التسجيل خلال فترو الجائحة.

تنظيم السوق وحماية المستهلك

تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بتطبيق قانون حماية المستهلك للعام 2005، وتعديلاته للعام 2014، وقانون حظر ومكافحة منتجات وخدمات المستوطنات للعام 2010، لضمان سلامة السلع وتوفير البضائع والخدمات ذات الجودة العالية وبأسعار مقبولة للمواطنين، حيث تشارك الوزارة بجزء أساسي في الجهود التي تقوم بها الجهات الرقابية المختلفة بوصفها شريكاً رئيسياً في بناء أسس النشاطات الاقتصادية المحلية وتنظيم العلاقات التجارية وتبذل الجهود الحثيثة في ضبط السوق وتحقيق الأمان في كافة المعاملات التجارية، وتسعى نحو تنظيم العلاقة بين التاجر والمستهلك مؤكدة على دور الحكومة بأجهزتها الرقابية الرسمية ممثلة في المجلس الفلسطيني لحماية المستهلك والإدارة العامة لحماية المستهلك ولجنة تنظيم السوق في توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم والقيام بمهامها بمهنية عالية تعكس جودة الأداء والشفافية.

ويأتي دور الوزارة من خلال تطبيق نظم الجودة ووضع السياسات والخطط التنموية لرفع الأداء لتنظيم حلقات السوق المختلفة، ومراقبة التعاملات التجارية، وإعطاء الاهتمام لآلية مراقبة السلع وذلك حرصا على الصحة العامة للمجتمع وسلامة وجودة السلع والخدمات و حماية المواطنين من أساليب الغش والخداع.

وانطلاقاً من أهمية وجود بنية تحتية حديثة للسلامة الغذائية في فلسطين وتماشياً مع المعايير والتشريعات والاستراتجيات الدولية لأنظمة وقوانين وهيئات سلامة الغذاء بذلت وزارة الاقتصاد جهد متواصلا بالتنسيق مع كل من وزارة الصحة والزراعة لإنجاح جميع المبادرات والمشاريع الخاصة بسلامة الغذاء، وفي هذا الإطار شاركت الوزارة بشكل فعال في جميع المشاريع والأنشطة المتعلقة بسلامة الغذاء وكان أبرزها : 1) مشروع المبادرة الوطنية للسلامة الغذائية، و2) مشروع المنظمة الدولية للغذاء والدواء (FAO) والذي يهدف إلى رفع القدرات في مجال إجراءات صحة النبات والحيوان (SPS measurements) وسلامة الغذاء، وفي إطار مشروع منظمة الفاو شاركت الوزارة في إعداد مسودة الإستراتجية الوطنية لسلامة الغذاء، والمشاركة في إعداد ملف الإطار الوطني لسلامة الغذاء، والمشاركة في إعداد مسودة استراتجيه صحة النبات بقيادة وزارة الزراعة .

وتعمل الوزارة أيضا من خلال المديرية العامة للذهب على مراقبة حركة تداول المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في فلسطين، من خلال فحص ودمغ المعادن الثمينة وفحص وتثمين الأحجار الكريمة ، وعلى رفع مستوى الجودة والكفاءة لصناعة المعادن الثمينة.

في سياق متصل قامت طواقم حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني خلال العام 2019 بتنفيذ 5,164 جولة تفتيشية زارت خلالها 32,312 محل، وتبين من هذه الزيارات أن 1,975 محلاً من هذه المحلات مخالفة للتعليمات والقوانين، وأيضا قامت بإتلاف 3,045.8 طن من المواد المحلية والأجنبية والإسرائيلية، كما صادرت خلال عام 2019 بضاعة من إنتاج المستعمرات (المستوطنات) قدرت قيمتها حوالي 534.6 ألف شيكل.

مع بداية الجائحة كثفت وزارة الاقتصاد الوطني من جهودها في الرقابة على السوق لضمان توفر السلع الاساسية في السوق الفلسطيني من جهة وضمان عدم المغالاة في الاسعار من جهة اخرى، ومن اجل ضمان توفر مخزون كافي من السلع في السوق الفلسطيني، تم العمل على الآتي:

- رصد المخزون من السلع الاستهلاكية الاساسية والتأكد انها تكفي لعدة أشهر ولا يوجد أي نقص فيها.
- تشجيع التجار على توفير مخزون من السلع وخاصة الاساسية وتذليل العقبات التي تعترضهم وخصوصاً في مجال الاستيراد.
- عمل قوائم بالاسعار الاسترشادية للسلع الاكثر وزناً في سلة المستهلك، حيث جرى وضع سقف سعري لهذه السلع ممنوع تجاوزه، مع تشجيع البيع بأقل منه والتنافس في ذلك.
- تفعيل خط الشكاوى المباشر للوزارة واستقبال كافة الشكاوى والتعامل معها بكل جدية.

كذلك تم العمل على ضمان عدم الاستغلال والمغالاة في الاسعار وخصوصاً السلع الاساسية، حيث تم:

- عمل دراسات وتقارير دورية حول مدى توفر المخزون السلعي في الاسواق الفلسطينية على مستوى المحافظات.
- تكثيف جهود الرقابة والتفتيش على جميع اسواق محافظات الوطن والشراكة مع المؤسسات والأجهزة الامنية ذات العلاقة.
- نشر الوعي حول ثقافة ترشيد الاستهلاك وعدم التهافت على تخزين السلع وارباك الاسواق

القضايا عبر القطاعية

تسعى وزارة الاقتصاد الوطني مع الشركاء في القطاع الاقتصادي لتعزيز دور الشباب والمرأة، والقضايا البيئية وخاصة ضمن التدخلات والانشطة التي تعمل عليها، حيث ان هناك جهود تبذل في مجال دعم المرأة الفلسطينية لزيادة مشاركتها في الحياة الاقتصادية بالتعاون مع وزارة المراة ، القطاع الخاص ذي العلاقة، صندوق النفقة، وغيرها، من خلال تعميم خدمات الوزارة بهدف زيادة عدد المشاريع النسوية كذلك الامر من خلال المعارض المحلية للمنتجات النسوية، اضافة لتنفيذ جوائز للمنتجات الفلسطينية الرائدة في مختلف القطاعات، كما تم العمل على الاستراتيجية الاولى للريادة للمراة الفلسطينية، ومشاركتها مع وزارة الريادة والتمكين، ويتم تنفيذ هذه الانشطة من خلال عدد من المشاريع التنموية والتطويرية من خلال المانحين.

فيما يتعلق بالقضايا البيئية تعمل وزارة الاقتصاد الوطني بالتشارك التام مع سلطة جودة البيئة والمؤسسات الشريكة في هذا المجال على تطبيق مفهوم الإنتاج والاستهلاك المستدامين في عدد من الصناعات الغذائية الوطنية، حيث يتم دمج هذا المفهوم في عدد من الصناعات الغذائية من أجل تحقيق نتائج ملموسة في ترشيد استهلاك المياه والطاقة وإنتاج النفايات واستخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام كمدخل للإنتاج، إضافة لذلك يعتبر مشروع «خلق بيئة ممكنة للتحول للاقتصاد الأخضر في فلسطين»: ينفذ هذا المشروع من خلال مركز التجارة الفلسطيني بال تريد وممول من الاتحاد الأوروبي، واحداً من المبادرات الهامة على طريق الإنتاج النظيف وتبني الاقتصاد الأخضر. حيث سيتم من خلاله العمل على بناء قدرات الشركات الفلسطينية ضمن قطاعات يتم تحديدها، بحيث تكون قادرة على مواكبة التطورات ومتطلبات الأسواق العالمية ضمن هذا المفهوم، وبالتالي يساهم ذلك في تنمية الصادرات الفلسطينية، ويحافظ على الموارد البيئة الفلسطينية، علماً بأن هذا المشروع سيمتد في الفترة (2017-2019).

أبرز النتائج المحققة خلال الفترة 2017-2019

عملت وزارة الاقتصاد الوطني على تنفيذ رؤية الحكومة بتنمية الاقتصاد الفلسطيني وبالتشارك التام مع القطاع الخاص، وبالاعتماد على اجندة السياسات الحكومية 2017 -2022، حيث تركزت في المجالات التالية:

في مجال البيئة التشريعية، تم تشكيل الفريق الوطني، والفريق المصغر لإعداد مسودة مشروع قانون الشركات، حيث انجز الفريق مسودة هذا القانون، اضافة للعمل على مسودات قوانين، الملكية الصناعية، الوكلاء التجاريين، المواصفات والمقاييس، وهيئة المدن الصناعية. كما عملت الوزراة على انجاز عدد من مسودات الانظمه ذات العلاقة بالتراخيص الصناعية، الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، ونظام تجار المعادن الثمينة.

كما تم العمل على اقرار ثلاث انظمة حزم من عقود الحوافر لتشجيع الاستثمار، الاول: نظام عقد حزمة حوافز لغايات تشجيع الاستثمار في مجال استخدام تقنيات الطاقة المتجددة، والثاني: نظام عقد حزمة حوافز في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والثالث: نظام عقد حزمة حوافز للمشاريع المدن والمناطق الصناعية لغايات تشجيع الاستثمار.

في مجال البنية التحيتة والمدن الصناعية، كانت هناك جهود حثيثة، حيث تم انجاز مرحلة استقبال وتقييم العروض المتضمنة دراسة الجدوى والمخطط الشمولي للحديقة التكنولوجية (القرية الذكية)/ كفر صور، كما تم ترسية العطاء لإنجاز البنية التحتية الخارجية وجزء من المرحلة الاولى للبنية التحتية الداخلية لمنطقة جنين الصناعية الحرة، وفيما يتعلق بمدينة أريحا الصناعية الزراعية جاري العمل على استكمال تشغيل كامل المرحلة الاولى وتحفيز الاستثمار فيها وتطوير المرحلة الثانية، كذلك الحال لمدينة بيت لحم الصناعية، بخصوص مدينة غزة الصناعية تسعى الهيئة لاستكمال تشغيل كامل مدينة غزة الصناعية وتطويرها وخلق برامج وإيجاد مشاريع لتحفيز الاستثمار في المدينة الصناعية. كما تم إعداد دراسة الجدوى المبدئية والكلف التقديرية وعمل دراسة أولية للمنطقة الصناعية الحرفية البولندية – الفلسطينية، بخصوص مدينة ترقوميا الصناعية تم توقيع عقد الامتياز مع صندوق الاستثمار والمشروع في مرحلة الدراسات، ويجري التحضير لتوقيع البروتوكول المالي مع الحكومة الصينية. اما فيما يتعلق بمنطقة جمرورة الخاصة تم تقديم دراسة الأثر الاقتصادي لمنطقة جمرورة الصناعية الخاصة لمجلس الوزراء وتم إقرار منطقة جمرورة من مجلس الوزراء كمنطقة صناعية خاصة، وإحالة المخطط الهيكلي لوزارة الحكم المحلي لدراسته وإقراره أصولاً. وتجدر الاشاره ان عدد المصانع العاملة في المناطق الصناعية بلغ 76 مصنع، منها 51 مصنع في منطقة غزة الصناعية، و14 مصنع في مدينة اريحا الصناعية الزراعية، و11 مصنع في مدينة بيت لحم الصناعية، كما ان هناك 7 مصانع تحت الانشاء، و11 مصنع متوقف.

اما في مجال تحسين بيئة العمل والخدمات عملت الوزارة على تطوير النظام الموحد الخاص بتسجيل الشركات، وإطلاق الخدمات الالكترونية للملكية الفكرية، وكذلك تم العمل على تحديث دليل خدمات الجمهور، كما عملت الوزارة على تصويب أوضاع الشركات غير الربحية، وأرشفة ملفات الشركات المتراكمة، وتصويب أوضاع بعض الشركات المساهمة والعادية ، على صعيد اخر ومن اجل التسهيل على المراجعين تم افتتاح نافذة لبنك فلسطين لتحصيل رسوم خدمات الوزارة في مكتب مديرية رام الله، كما تم إجراء انتخابات الغرف التجارية في كافة المحافظات الشمالية.

نتاج عمل وزارة الاقتصاد الوطني وتوجيهات الحكومة الفلسطينية للسعي لتطوير بيئة الأعمال في فلسطين، أحرزت فلسطين أعلى تقدّم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمتمثل بتحسين ترتيبها 26 مرتبة دفعة واحدة في تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال 2018» الصادر عن البنك الدولي، حيث جاءت في المركز العاشر عربياً والمركز 114 عالمياً، مقارنة مع المركز 140 للعام الماضي، بينما أشار تقرير عام 2020 إلى تراجع طفيف في مركز فلسطين ليصل 117.

في دعم المنتج الوطني وتعزيز تنافسيته في السوق المحلي والخارجي، تم اعتماد قرار من مجلس الوزراء لتحديد يوم وطني للمنتج المحلي في الاول من تشرين الثاني، كما تم تخصيص برنامج تلفزيوني متخصص للترويج للمنتج الوطني، تحت شعار «صنع في فلسطين»، وتعزيزاً للعلاقة مع القطاع الخاص، تم العمل على تنفيذ عدد من المشاريع القائمة او الجديدة، كمشروع برنامج تحديث وتأهيل المنشات الصناعية، حيث تم تحديث 63 منشأة صناعية، وحصول 33 منشأة صناعة على شهادة جودة عالمية، مشروع تطوير سلسلة القيمة في صناعة الأحذية، مشروع إعداد التجمعات العنقودية جديدة في الخليل ونابلس والقدس، ومشروع «خيطان» لتطوير سلسلة القيمة للملابس والنسيج»، كما تم اعطاء 37 مشروع صناعي منح بقيمة 14.6 مليون يورو ضمن مشروع المنحة الفرنسية. على صعيد اخر ومن اجل تعزيز جودة المنتج الوطني تم منح شهادات جودة لعدد من المصانع الفلسطينية، ويتم منح او تجديد ما يقارب من 200 شهادة سنوياً كما تم عقد مؤتمر السياسة الوطنية للجودة. في مجال المواصفات تم اعتماد وتحديث عدد من مواصفات الفلسطينية، حيث تم اعتماد 375 مواصفة جديدة خلال عام 2019.

في مجال تخفيف التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي نحو الاستقلال الاقتصادي، كانت هناك جهود حثيثة من اجل توسيع الاسواق الخارجية للمنتجات الفلسطينية، وتشجيع الاستيراد المباشر، وابرز هذه الدول اندونسيا، العراق، دول الافتا، والاتحاد الاوروربي، وروسيا، اضافة إلى التحضيرات السابقة لمشاركة فلسطين في معرض اكسبو دبي 2020، كما تم عقد اجتماعات اللجان المشتركة مع الأردن وافتتاح معرض الصناعات الأردنية في فلسطين بهدف تعزيز التبادل التجاري بين البلدين للوصول الى مليار دولار، وهذا ساهم زيادة حجم التبادل التجاري مع هذه الدول وخصوصاً على صعيد الصادرات الفلسطينية.

في مجال تنظيم السوق الفلسطيني وحماية المستهلك، عملت الوزارة على انجاز قوائم الأسعار الاسترشادية الشهرية، والسقف السعري خلال شهر رمضان، كما تم العمل على تكثيف سحب عينات من (مواد التنظيف، السلطات، الألبان ومشتقاتها، العصائر، منتجات اللحوم ....) في الأسواق وذلك للتأكد من مطابقتها للمواصفات الخاصة بها والعمل على تصويب بطاقات البيان الخاصة بهذه القطاعات، وتوقيع التجار على تعهدات قانونية للالتزام بالمواصفات والمقاييس الفلسطينية والتعليمات الفنية الإلزامية، وتم تنظيم جولات رقابية بالمشاركة مع وزارة الزراعة والضابطة الجمركية على قطاع الدجاج اللاحم المعروض في المحلات التجارية، وإسناد وزارة الزراعة في التصدي لتهريب الدواجن والمنتجات الزراعية، اضافة لتنظيم قطاع المواد التجميلية وقطاع الكيماويات والمكملات الغذائية وأغذية الرياضيين ومشروبات الطاقة والتطبيق تدعم الدقيق وايدنة الملح. كما تم تحديث دليل منتجات المستعمرات (المستوطنات) الإسرائيلية، وإضافة منتجات جديدة لهذا الدليل.

في مجال الخدمات التي تقدمها الوزارة عملت الوزارة على تعزيز نظام اللامركزية حيث تقدم الوزارة ما يزيد عن 60 الف خدمة ضمن نظام اللامركزية في مختلف المحافظات

في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، ودعم ريادة الاعمال عملت الوزارة على اعداد إستراتيجية دعم ريادية المرأة لتعزيز ريادة الأعمال والإبداع خاصة للشباب والنساء، كما تم الإعلان عن نتائج الجائزة الوطنية لأفضل 10 منتجات غذائية نسويه «قوت بيوتنا»، وجائزة المنتجات التقليدية والتراثية النسوية، اضافة لتنفيذ عدد من المشاريع مع الشركاء في هذا القطاع، كمشروع التكنولوجيا لتسخير الإمكانات غير المستغله، ومشروع تمكين الشابات الرياديات في قطاع الزراعة (نجاحها)، ومشروع توليد فرص الدخل لدى النساء والشابات، حيث تم تدريب النساء في مجالات مختلفة مثل الحرف اليدوية والتصنيع الغذائي والصناعات غير التقليدية، وتوفير المنح للنساء في مجال الزراعة، ومنح في مجال الطاقة المتجدة، اضافة لتدريب النساء والشباب في مجالات زراعية مختلفة، وفي مجال الطاقة المتجددة، علاوة على المشاريع الأقليمية لتعزيز مشاركة المرأة في مجال الزراعة والتكنولوجيا.

فيما يخص ابرز مؤشرات الاداء والخاصة بالاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني، يمكن تلخيصها في اللآتي:

دول (5): مؤشرات الاداء لاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني

المؤشر	خط البيانات المرجعي 2016	الاستهداف	2017	2018	2019
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	8.9	5%	1.4	1.2	1.2
قيمة الصادرات وطنية المنشأ المباشرة لدول العالم من غير إسرائيل (مليون $)	154.3	10%	184.9	177.5	-
عدد الشركات الجديدة المسجلة	1780	5%	1887	1828	1748
عدد التجار الجدد المسجلين في السجل التجاري	1503	5%	1536	8777	5225
عدد المشاريع التي إستفادت من حوافز قانون تشجيع الاستثمار	14	10%	41	46	54
ترتيب فلسطين في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (البنك الدولي)	142	5 نقطة	114	116	117
قيمة الإنتاج الصناعي (مليار $)	4.2	3%	4.8	5.0	-
مساهمة الأنشطة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	12.0%	1%	13.6	13.2	-
عدد الجولات التفتيشية (حماية المستهلك)	4725	4%	4734	4951	5164

القسم الثاني

رؤية القطاع

القسم الأول

رؤية القطاع

تعتبر الرؤية التي يأمل القطاع تحقيقها على الأمد البعيد بمثابة المرشد لإعداد الخيارات السياساتية المتعلقة بسير العمل في الوقت الحالي وفي المستقبل. وتتمثل الرؤية المستقبلية للقطاع الاقتصادي الفلسطيني في الآتي:

"الانتقال الى اقتصاد منتج يتمتع بالاستقلال قادراً على الصمود والمنافسة وجذب الاستثمارات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة"

تنبع هذه الرؤية من إيمان جميع الشركاء في القدرات الكامنة الهائلة للقطاع الاقتصادي الفلسطيني، وفي قدرة القطاع الخاص الفلسطيني على مواكبة متطلبات الأسواق المحلية والعالمية بجدارة بما يحقق أهداف تنمية القطاع الاقتصادي، ويساهم بشكل فعال في أهداف التنمية الوطنية الشاملة، كما تنبع هذه الرؤية من قناعة الشركاء المتجذرة بأن تطوير وتنمية القطاع الاقتصادي هي من أهم أولويات التنمية في دولة فلسطين.

تتمثل رسالة وزارة الاقتصاد الوطني في المساهمة في تحسين أوضاع الشعب الفلسطيني عبر تشكيل اطار تنموي للقطاع الخاص، وتحسين بيئة الاعمال من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة للقطاع الخاص والمواطنين، بما يدعم ويساهم في احداث تنمية اقتصادية، تعمل على رفع مستوى معيشة المواطن ورفاهيته، وذلك من خلال رسم سياسة اقتصاديه بالتنسيق مع القطاع الخاص والوزارات ذات العلاقة ومؤسسات المجتمع المدني، من خلال اطار رسمي للتعاون.

إن التوجه الاستراتيجي نحو زيادة الإنتاج والإنتاجية والتوجه لزيادة التنافسية لن يكون على حساب استنفاذ الموارد، حيث يلتزم جميع الشركاء في القطاع الاقتصادي بمبادئ التنمية المستدامة[2] والتي ترتكز على مبدأ تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. حيث تم إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن النتائج المتوقعة من تطبيق الخطة المعدة في هذه الاستراتيجية.

وقد حددت وزارة الاقتصاد الوطني بصفتها قائدة التنمية في القطاع الاقتصادي مجموعة من المرتكزات الأساسية التي تم أخذها بعين الاعتبار أثناء عملية التخطيط الاستراتيجي والتي تعتمد أساساً على التوجهات السياساتية العامة للحكومة الفلسطينية وطبيعة الواقع الاقتصادي الفلسطيني، وقد شكلت هذه المرتكزات مجموعة القواعد والمعايير العليا التي يتم بناء عليها تحليل وضعية القطاع ومن ثم تحديد الأولويات والأهداف والنتائج والسياسات ولاحقاً التدخلات السياساتية للقطاع.

الاحتلال هو المعيق الأساسي للتنمية الاقتصادية، فمن الصعوبة تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة دون انهاء الاحتلال الاسرائيلي ولا يمكن الحديث عن سلام اقتصادي بعيداً عن الحل السياسي. حيث يفرض الاحتلال قيودا على وصول واستغلال الفلسطينيين لأرضهم وللموارد الطبيعية، ويقيد حركة البضائع والأفراد، ويعيق تطور الصناعة من خلال حظر استيراد العديد من المواد الخام والتكنولوجيا اللازمة للصناعة، ويستمر في تدمير البنى التحتية والمنشآت الاقتصادية، ويقيد التنمية الاقتصادية في المناطق المسماة «ج» والتي تشكل 62% من مساحة الضفة الغربية وهي المناطق الاخصب زراعياً، بالاضافة الى استمرار اسرائيل بالسيطرة على القدس الشرقية وتقسيم اواصر الوطن ويستمر في سياسته الاستيطانية التوسعية وبناء جدار الضم والتوسع العنصري هذا بالاضافة الى التدمير والحصار المستمر والممنهج على قطاع غزة كما أشار تقرير الاونكتاد لعام 2015 " إن التداعيات الاجتماعية والصحية والأمنية للكثافة السكانية العالية والاكتظاظ من بين العوامل التي قد تجعل غزة غير قابلة للحياة بحلول عام 2020."

وتحدد العلاقة الاقتصادية بين فلسطين وإسرائيل وفقا لبنود اتفاقية أوسلو والملحق الخامس «بروتوكول باريس». وتنتهك اسرائيل بنود اتفاقية أوسلو وباريس من أجل إبقاء هيمنتها وضمان تبعية السوق الفلسطيني للسوق الاسرائيلي وذلك من خلال القيود التي تفرضها على البنية الاقتصادية الفلسطينية والتي أدت الى تشويه هيكلة الاقتصاد الفلسطيني وتدمير القطاعات الانتاجية.

تسعى الحكومة الفلسطينية الى توجيه جهودها من أجل إعادة بناء القطاعات الانتاجية والمساهمة في بناء روابط خلفية وامامية بين القطاعات المختلفة لتحقيق التنمية

2. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/wp-content/uploads/sites/2/2015/12/SDG.Ove rview.pdf

المطلوبة من خلال التنمية بالعناقيد الصناعية والزراعية والسياحية، وتؤكد دوماً على دور القطاع الخاص كمحرك اساسي للتنمية الاقتصادية، وتعمل على توفير بيئة العمل المناسبة، بالاضافة الى ايلاء اهتمام خاص بالمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتعزيز مشاركة فعالة للمرأة والشباب، مما يستدعي تطوير العمل من خلال الجمعيات التعاونية والتجمعات العنقودية وحاضنات الأعمال.

وتشجع الحكومة الاستثمار في القطاعات الانتاجية وتعمل على تقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز قدرة مؤسساته من أجل تحقيق التنمية والاستدامة والرفاه لجميع الأطراف. وفي ذات السياق فان وزارة الاقتصاد تسعى الى تطوير وتفعيل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لصالح التنمية الاقتصادية الفلسطينية، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

وبناء على ما سبق ذكره فان وثيقة الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2020-2022 جاءت منسجمة مع اجندة السياسات الوطنية، رؤية الحكومة الفلسطينية والتي تسعى الى العمل على زيادة النمو الاقتصادي وتقليل نسبة البطالة المرتفعة خاصة بين فئة الشباب، حيث ان هناك ارتباط كبير بين زيادة معدل النمو وانخفاض معدل البطالة، وتتحدد نسبة الزيادة في معدل النمو بطبيعة السياسة الاقتصادية المطبقة حيث ان زيادة النمو تحتاج الى زيادة الطلب على الأيدي العاملة.

الأهداف الاستراتيجية

شملت الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني على أربعة أهداف استراتيجية رئيسية هي:

الهدف الاستراتيجي الأول: اقتصاد فلسطيني مستقل

تسعى وزارة الاقتصاد الوطني وبالشراكة مع المؤسسات ذات العلاقة إلى بناء اقتصاد مستقل بالتكامل مع الأهداف الأخرى من أجل التخفيف وتقليل التبعية للاقتصاد الاسرائيلي والوصول للانفكاك الاقتصادي، وذلك من خلال التوجه نحو الاقتصاديات العربية والاسلامية والدولية بهدف تنويع الأسواق الخارجية والاستفادة من الاتفاقيات الموقعة والانضمام للمنظمات الدولية، ومن خلال تنويع الهياكل الاقتصادية وزيادة حجم الاستثمارات في القطاعات الانتاجية، وتحسين المنتج المحلي.

الهدف الاستراتيجي الثاني: بيئة اعمال ممكنة وجاذبة للاستثمار

تبذل وزارة الاقتصاد الوطني وبالشراكة مع المؤسسات ذات العلاقة الجهود لغاية تطوير البيئة الممكنة لقطاع الاعمال والاستثمار، وذلك من أجل خلق إطار قانوني وتنظيمي منافس لدعم السياسات والقدرات المؤسساتية وتوفير البنى التحتية التكنولوجية وغيرها من مناطق صناعية، وإيجاد البدائل من أجل تخفيض كلفة الاستثمار و توفير شبكة المياه والكهرباء والطرق، بالإضافة إلى تجهيز المختبرات، ومراجعة القوانين وتبسيط الإجراءات من أجل توفير بيئة ممكنة وجاذبة للاستثمار إضافة الى توفير الايدي العاملة المدربة والماهرة وتوفير الخدمات الداعمة والمساندة.

الهدف الاستراتيجي الثالث: صناعة فلسطينية رائدة ومنافسة

يتطلب خلق الصناعة الرائدة والمنافسة تطوير القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية، خاصة متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم (م.ص.م) والعمل على زيادة تنافسية المنتج الوطني وزيادة حصته في السوق الفلسطيني والدولي، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية الداعمة لنمو الصناعة، وتطوير البنية التحتية للجودة من خلال تطبيق الخطة التنفيذية للسياسة الوطنية للجودة ليتوائم النظام الفلسطيني مع المتطلبات الدولية، وتعزيز ريادة الاعمال والابداع خاصة بين فئة الشباب والنساء.

العناقيد الصناعية التنموية

تنفيذاً لرؤية الحكومة حول العناقيد التنموية أعدت وزارة الاقتصاد الوطني مع الشركاء في القطاع الاقتصادي خطة العنقود الصناعي في محافظة الخليل ومحافظة نابلس ، لما لهذه المحافظات من مكانة من حيث التنوع الصناعي في مختلف القطاعات الصناعية.

تسعى هذه الخطة الشاملة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية والمرتبطة بتحقيق التنمية الاقتصادية الصناعية، بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى، إضافة إلى المساهمة في وضع الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ووضع تصور اقتصادي للنهوض بالواقع الصناعي في المحافظات المستهدفة، بما يشتمل على المناطق المهمشة والمهددة من قب الاحتلال، والتي تعتبر مخزون استراتيجي للتنمية الاقتصادية في فلسطين.

أصبحت التكتلات العنقودية مفهوماً محورياً رئيساً في تحديد السياسات في الدول الصناعية والدول النامية، وذلك باعتبارها أداة في تطوير الصناعات التنافسية ولأثرها في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر والبطالة، مع التأكيد على أهمية ربط خطة العناقيد التنموية الصناعية بالسياسات والخطط التنموية الوطنية المختلفة، وتعتمد خطة العناقيد التنموية الصناعية على الخطوات التالية:

- تحديد المناطق الجغرافية ذات الأولوية والثقل الصناعي الذي يحظى بميزة تنافسية عالية.
- اختيار وتحديد التكتلات العنقودية بما يشمل على فرص التشبيك والتكامل الصناعي والسوقي لدعمها ومساعدتها في المنطقة الجغرافية المستهدفة.
- الدراسة التشخيصية التي تشتمل على تحليل عملي لنقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات للتكتلات المختارة بما في ذلك الترابطات الأفقية والعمودية ذات العلاقة على مستوى المحافظة.
- بناء الأسس التطويرية وتخطيط العمل الشامل للتكتلات الصناعية في ذات المحافظة ضمن إطار زمني، والذي يحقق رؤية واستراتيجية تطوير مشتركة ضمن العنقود التنموي الصناعي في المحافظة.
- التنفيذ من خلال تحديد شبكة البرامج والتدخلات الأفقية والعمودية اللازمة والتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة
- وضع منهجية لمراقبة آليات تنفيذ خطة التكتل الصناعي النوعية والكمية، ومقاييس النجاح في تنفيذها، وأدوات قياس هذا النجاح.
- التطوير المستمر والتشبيك مع التكتلات الصناعية والزراعية على مستوى الوطن.
- اعتمدت الخطة على المحاور الرئيسية والمحددة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني بشأن النهوض بالقطاع الصناعي وهي كالتالي:
- تعزيز تنافسية القطاعات والمنشآت الصناعية، والقدرات الانتاجية والتصديرية.
- تطوير المنتجات الفلسطينية وزيادة حصتها محليا، وترويج" صنع في فلسطين"، والوصول إلى الأسواق العالمية.
- الاستثمار في الرأس المال البشري وزيادة الانتاجية لتحسين الأداء.
- تحسين البيئة الممكنة للأعمال وترويج الاستثمار في القطاعات الصناعية ذات الأولوية.

- تطوير البنية التحتية للصناعة والخدمات المرتبطة بها ، من خلال تطوير وإنشاء المدن الصناعية والاقتصادية التنموية.
- دعم وتطوير الريادية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وخاصة للنساء والشباب.
- تطوير البينة التحتية للجودة
- دعم الابتكار في القطاع الصناعي.

العناقيد الصناعية في محافظتي الخليل ونابلس

بلغ حجم المشاريع التطويرية للعنقود الصناعي في محافظتي الخليل ونابلس ما قيمته (1,146,570 مليون دولار امريكي) نحو 1.15 مليار دولار امريكي، يتم تنفيذ هذه المشاريع على مدار خمس سنوات، بتمويل من القطاع العام والخاص بما يتضمن مساهمات المانحين المتوقعة في هذه المشاريع، علماً ان بعض المشاريع المنفذة سواء في محافظة الخليل او محافظة نابلس ستخدم العنقود الصناعي في المحافظتين وعلى المستوى الوطني (مثل صناعة وتخزين الاعلاف، المناطق الصناعية، صوامع القمح، صناعة الاسمنت وغيرها).

تقدر تكلفة المشاريع المرتقبة في محافظة الخليل بقيمة 853.97 مليون دولار امريكي تمثل مساهمة الحكومة (وزارة الاقتصاد الوطني تشمل المانحين) بما يعادل 107.04 مليون دولار أمريكي، ومساهمة القطاع الخاص واستقطاب الاستثمار الخارجي543.18 مليون دولار امريكي، وفجوة تمويل مشاريع واستثمارات القطاع الخاص المقترحة نحو 179.75 مليون دولار أمريكي، وتدخلات أخرى ضمن مشاريع مرتبطة بتمويل مشاريع من مراكز مالية أخرى غير وزارة الاقتصاد الوطني بقيمة 24 مليون دولار أمريكي. فيما تقدر تكلفة المشاريع المرتقبة في محافظة نابلس بقيمة 292.6 مليون دولار امريكي تمثل مساهمة الحكومة (وزارة الاقتصاد الوطني تشمل المانحين) بما يعادل 43 مليون دولار أمريكي، ومساهمة القطاع الخاص واستقطاب الاستثمار الخارجي 237.6 مليون دولار امريكي، وتدخلات أخرى ضمن مشاريع مرتبطة بتمويل مشاريع من مراكز مالية أخرى غير وزارة الاقتصاد الوطني بقيمة 12 مليون دولار أمريكي.

جدول 6 : المشاريع المقترحة في محافظة الخليل ضمن العنقود الصناعي

الرقم	اسم المشروع	النشاط	مدة التنفيذ (شهر)	الموازنة المقترحة $ 1000
1	سلسلة القيمة للتصنيع الغذائي	استصلاح أراضي وتطوير منتجات زراعية ذات قيمة مضافة عالية، على سبيل المثال لا الحصر: العنب اللابذري، العنب المخصص للتصنيع والمشروبات.	60	10,000
2		إنشاء المختبرات المتخصصة والمعتمدة للارتقاء بجودة وتطوير المنتجات.	48	5,000
3		إنشاء 30 صومعة بسعة 120 ألف طن في موقع ترقوميا ، بطاقة تخزينية تبلغ 80 ألف طن مخصصة للأمن الغذائي، 40 ألف طن للاستهلاك الشهري	18	35,000
4		إنشاء المركز الوطني للتصنيع الزراعي ويهدف إلى تحسين المنتجات الزراعية وسلاسل القيمة للتصنيع الزراعي بهدف تعزيز وتمكين المزارعين في المناطق المهمشة، ودعم إحلال الواردات، تمكين تجميع امكانيات المزارعين لتجاوز المعيقات المرتبطة بكمية الانتاج ومحدودية الأراضي.	24	80,000
5	**سلسلة القيمة للأحذية والجلود**	**انشاء منطقة حرفية متخصصة للأحذية والجلود والحرف اليدوية**	**48**	**10,000**
6	سلسلة القيمة للصناعات الورقية والكرتون	التوجه نحو التجديد في الإنتاج وتطوير المهارات في التصميم للمنتجات خاصة الموجهة للتغليف مع الاخذ بعين الاعتبار المعايير العالمية واعتماد مبادئ الاقتصاد الدائري (توظيف المخرجات والفائض في الإنتاج)، بهدف تعزيز تنافسية القطاع وتطوير قدراته الإنتاجية مع تحسين مستويات الجودة والقدرة على توسيع الاسواق .	36	5,000
7	**سلسلة القيمة للصناعات البلاستيكية**	**انشاء مختبرات الفحص واعتمادها لضمان الصحة والسلامة للمنتجات وخاصة الملامسات الغذائية**	**24**	**1,500**
8	صناعة الذهب	إيجاد آلية رسمية لاستيراد الذهب.	12	10
9		تجهيز المختبرات اللازمة لفحص ودمغ الذهب.	6	500
10		تطوير و توسعة خطوط الإنتاج الحالية وتوظيف التكنولوجيا الحديثة	24	5,000

11	**صناعة الماكينات**	**تطوير و توسعة خطوط الإنتاج الحالية وتوظيف التكنولوجيا الحديثة والربط مع القطاعات المختلفة**	**36**	**10,000**
12	الصناعات الإنشائية (حجر ورخام)	إعداد الدراسات والبحوث والخرائط الجيولوجية الشاملة لمواقع المصادر الطبيعية وتوفيرها للمنشآت العاملة، وكذلك الاستفادة منها في تنظيم قطاع الحجر والرخام وفقا لما نص عليه قانون المصادر الطبيعية رقم 1 للعام 1999م.	24	1,000
13		إنشاء مكبات وطنية ملائمة بيئياً لتجميع مخلفات الصناعة وإعادة تدويرها لمنفعة منشآت قطاع الحجر والرخام والتوسع في استخداماتها لتشمل قطاع البناء والتشييد في الخليل ووطنياً.	36	8,000
14		معالجة مخلفات الحجر(الروبة) وتحويلها الى مواد انشائية مثل الروبة، الدهانات، المواد العازلة وغيرها.	36	10,000
15		تحقيق الاستفادة وإدماج التكنولوجيا الحديثة المتوفرة للفحص عن الحجر الخام قبل عملية الحفر وتعزيزها بأدوات جديدة مع توفير التدريبات اللازمة للتشغيل.	24	1,000
16	**الصناعات الإنشائية (الاسمنت)**	**إنشاء مطحنة اسمنت ويقدر حجم الإنتاج 1.36 مليون طن (190 طن في الساعة) مع قدرة تخزينية 20 ألف طن ضمن صوامع عدد 4 تتسع لـ5 آلاف طن.**	**15**	**90,000**
17	صناعة الأعلاف	إنشاء المصنع الوطني للأعلاف من خلال مصنع علف حيواني بأعلى تكنولوجيا بطاقة انتاجية تبلغ 300 ألف طن سنويا من أعلاف الدواجن والماشية. ويشمل المشروع منشأة متخصصة للمنتجات ما قبل المزج، مساحة تخزين استراتيجية لكل المواد الخام والمواد الجاهزة.	15	15,000
18	طاقة من اجل الصناعة	انشاء محطة طاقة تقليدية (تعمل على الغاز الطبيعي) بقدرة انتاجية 200 ميجاواط	36	220,000
19		توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة 10 ميجاواط	12	11,000
20	**سلاسل القيمة للصناعات الحرفية**	**إقرار قانون لحماية المنتجات الحرفية بالبناء على التلية المعتمدة.**	**24**	**200**
21	تطوير البنية التحتية للجودة	انشاء المختبرات الفنية المتخصصة لتعزيز مستوى الرقابة وضمان الجودة للمنتجات المحلية	24	1,000
22		اعداد المواصفات والتعليمات الفنية الإلزامية وتعزيز دورها في حماية المنتج الوطني وتنظيم الاستيراد	36	80
23		التدريب والتوعية الشاملة (مراقبين ومصنعين) ورفع الوعي والمعرفة بالتعليمات الفنية الإلزامية وتطبيقها	36	80

24	انشاء مراكز متخصصة	مركز التطوير الإبداعي للمنتجات والتسويق	12	1,000
25		مركز التعبئة والتغليف الصناعي	24	1,600
26		مركز البحث والتطوير في تكنولوجيا الإنتاج وادماجها في الإنتاج	12	1,000
27	تطوير التدريب والتعليم والتأهيل المهني المتخصص والحديث	مركز تدريب مهني ببرامج متخصصة ومتجددة لتأهيل الكوادر المهنية وتشجيع الريادة والربط مع الجامعات المحلية للخروج بتحديثات وأفكار عملية تستجيب لعمل واحتياجات القطاعات ذات الأولوية	60	15,000
28		بناء قدرات العاملين في اعداد الخطط للإدارة والتسويق والتصدير	36	1,000
29		تنفيذ برامج للتوعية بقضايا البيئة والسلامة العامة	36	2,000
30	تطوير مصادر التمويل المتخصصة	إنشاء بنك التنمية الصناعي	15	120,000
31	سلاسل القيمة للصناعات الحرفية	تشجيع المشاركة في المعارض المحلية والترويج العام لهذه الصناعة لما لها من دور هام في الحفاظ على الهوية.	60	2,000
32	انشاء المناطق الصناعية وتطويرها	تأسيس مركز تطوير خدمات الاعمال وتنفيذ برامج تدريبية متقدمة	12	1,000
33		إنشاء المنطقة الصناعية ترقوميا	60	150,000
34		تطوير البينة التحتية للمناطق الصناعية الخاصة	48	40,000
	المجموع			853,970

جدول7: المشاريع المقترحة في محافظة نابلس ضمن العنقود الصناعي

الرقم	اسم المشروع	النشاط	مدة التنفيذ (شهر)	الموازنة المقترحة $ 1000
1	**سلسلة القيمة للصناعات الغذائية والدوائية**	استصلاح أراضي وتطوير منتجات زراعية ذات قيمة مضافة عالية، على سبيل المثال لا الحصر: الأعشاب الطبية المخصصة للتصنيع الدوائي	60	15,000
2		إنشاء المختبرات المتخصصة والمعتمدة للارتقاء بجودة وتطوير المنتجات.	48	5,000
3	**سلسلة القيمة للأثاث والمفروشات**	توجيه استثمارات متخصصة للأثاث بهدف التصدير	48	10,000
4	**سلسلة القيمة للصناعات الورقية والنايلون والمطبوعات**	تطوير المهارات في التصميم للمنتجات خاصة الموجهة للتغليف مع الاخذ بعين الاعتبار المعايير العالمية واعتماد مبادئ الاقتصاد الدائري (توظيف المخرجات والفائض في الإنتاج).	36	5,000
5	**صناعات الالمنيوم**	انشاء مختبرات الفحص واعتمادها	24	2,000
6	**الصناعات الإنشائية (حجر ورخام)**	معالجة مخلفات الحجر(الروبة) وتحويلها الى مواد انشائية مثل الروبة، الدهانات، المواد العازلة وغيرها.	36	10,000
7		تحقيق الاستفادة وإدماج التكنولوجيا الحديثة المتوفرة للفحص عن الحجر الخام قبل عملية الحفر وتعزيزها بأدوات جديدة مع توفير التدريبات اللازمة للتشغيل.	24	1,000
8	**صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**	إنشاء حديقة تكنولوجية متخصصة	48	10,000
9	**طاقه من اجل الصناعة**	توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة 150 ميجاواط	48	150,000
10	**تطوير البنية التحتية للجودة**	انشاء المختبرات الفنية المتخصصة	24	1,000
11	**انشاء مراكز متخصصة**	مركز التطوير الإبداعي للمنتجات والتسويق	12	1,000
12		مركز التعبئة والتغليف الصناعي	24	1,600
13		مركز البحث والتطوير في تكنولوجيا الإنتاج وادماجها في الإنتاج	12	1,000

الرقم	اسم المشروع	النشاط	مدة التنفيذ (شهر)	الموازنة المقترحة $ 1000
14	تطوير التدريب والتعليم والتأهيل المهني المتخصص والحديث	إنشاء جامعة تدريب تقنية متخصصة ببرامج متخصصة ومتجددة بهدف التأهيل البشري للكوادر المهنية اللازمة وتشجيع الريادة والربط بالجامعات المحلية للخروج بتحديثات وأفكار عملية تستجيب لعمل واحتياجات القطاعات ذات الأولوية.	60	20,000
15		بناء قدرات العاملين في اعداد الخطط للإدارة والتسويق والتصدير	36	1,000
16		تنفيذ برامج للتوعية بقضايا البيئة والسلامة العامة	36	2,000
17	سلاسل القيمة للصناعات الحرفية	تشجيع المشاركة في المعارض المحلية والترويج العام لهذه الصناعة لما لها من دور هام في الحفاظ على الهوية.	60	2,000
18	إنشاء مناطق صناعية وتطويرها	إنشاء المنطقة الصناعية حرفيه	24	15,000
19		انشاء منطقة صناعية رابطة (نابلس-سلفيت- قلقيلية)	48	25,000
20		انشاء منطقة صناعية انشائية (جماعين)	60	15,000
	المجموع			292,600

الهدف الاستراتيجي الرابع: سوق داخلي منظم وحماية المستهلك

يتطلب تنظيم السوق الداخلي وحماية المستهلك تطوير البيئة القانونية الناظمة، ومكافحة وحظر منتجات وخدمات المستوطنات بالإضافة إلى المنتجات والخدمات التي لا تلبي مستوى الجودة المطلوبة، ومنع الإغراق وضمان المنافسة العادلة، ويتم ذلك من خلال مراجعة وتطوير التشريعات ذات العلاقة، و تفعيل سبل الرقابة على السوق الداخلي وعلى البضائع المستوردة بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات الصلة من أجل ضمان سلامة السلع والخدمات ومطابقتها للتعليمات الفنية الإلزامية وللمواصفات ذات العلاقة وكذلك ضمان إشهار الاسعار للسلع في السوق الفلسطيني.

القسم الثالث

الأهداف الاستراتيجية والنتائج

القسم الثالث

الهدف الاستراتيجي الأول: إقتصاد فلسطيني مستقل						
نتائج	مؤشر	خط أساس	استهداف			
		2019	2021	2022	2023	
انفكاك اقتصادي تدريجي عن الاقتصاد الاسرائيلي	قيمة الصادرات وطنية المنشأ المباشرة لدول العالم من غير إسرائيل (مليون $).	177.5 (2018)	186	199	186	
	مساهمة الصادرات وطنية المنشأ المباشرة لدول العالم من غير إسرائيل من اجمالي الصادرات وطنية المنشأ (%)	24% (2018)	26%	28%	30%	
نمو اقتصادي مستدام	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%) (تقديرات اولية)	1.2%	1% سنوي	3% سنوي	5% سنوي	
	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار $) (تقديرات اولية)	15.8	15.9	16.4	17.3	
	نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ($) (تقديرات اولية)	3374	3408	3510	3650	

الهدف الاستراتيجي الثاني: بيئة اعمال ممكنة وجاذبة للاستثمار					
نتائج	مؤشر	خط أساس	استهداف		
		2019	2021	2022	2023
إطار قانوني وتنظيمي منافس	عدد القوانين ومقترحات أنظمة عمل الجديدة أو المحدثة		1 قانون 1 نظام	1 قانون 1 نظام	1 قانون 2 نظام
البنية التحتية مطورة وداعمة للاستثمار المحلي والأجنبي	عدد انظمة عقود الحوافز		1 نظام عقد حوافز	1 نظام عقد حوافز	1 نظام عقد حوافز
	عدد الشركات الجديدة المسجلة	1779	1815	1869	1962
	عدد الاناث المسجلات في السجل التجاري	207	217	228	239
	اجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (مليار $)	7.4	7.8	8.3	9.1
	عدد المشاريع التي إستفادت من حوافز قانون تشجيع الإستثمار	51	60	65	70
	عدد خدمات اللامركزية	61790	64880	68123	71350
	قيمة الإستثمارات الأجنبية FDI في فلسطين (مليون $)	1758 (2018)	1793	1882	2013
	اصدار مواصفات جديدة	232	200	250	300
	نتيجة الاداء لسهولة ممارسة الاعمال (DTF) لفلسطين ضمن تقرير بيئة الإعمال الخاص بالبنك الدولي (نقطة)	60.0	2 نقطه سنوياً	2 نقطه سنوياً	2 نقطه سنوياً

الهدف الاستراتيجي الثالث: صناعة فلسطينية رائدة ومنافسة						
نتائج		مؤشر	خط أساس	استهداف		
			2019	2021	2022	2023
القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية مطورة		قيمة الإنتاج الصناعي للمؤسسا الصناعية (مليون $)	4956 (2018)	5005	5105	5258
		عدد العاملين في القطاع الصناعي	112865 (2018)	113993	116272	119760
منتج وطني منافس		مساهمة الأنشطة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة (%) نتائج اولية	13.0%	13.5%	14.0%	14.5%
		عدد التعليمات فنية الزامية	85	94	103	113
		عدد شهادات الجودة التي تمنح سنوياً	161 ()2018	177	195	215
		عدد المنشآت الصناعية التي تطبق الانتاج والاستهلاك المستدام (استخدام الطاقة المتجددة)	12	13	14	15

الهدف الاستراتيجي الرابع: سوق داخلي منظم وحماية المستهلك						
نتائج		مؤشر	خط أساس	استهداف		
			2019	2021	2022	2023
سلع وخدمات آمنة وذات مواصفات وجودة عالية		عدد المحلات المزارة خلال الجولات التفتيشية لحماية المستهلك	32312	32958	33617	34289

القسم الرابع

الأهداف الاستراتيجية وصلتها بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

القسم الرابع

الأهداف الاستراتيجية وصلتها بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

استعراض الأهداف الاستراتيجية مع الربط بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة			
الرقم	اسم الهدف الاستراتيجي	التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
1	إقتصاد فلسطيني مستقل	• إعادة بناء قاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وتطويرها بالتركيز على العناقيد الصناعية والزراعية والسياحية. • جذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وتشجيعه، بالتركيز على قطاع الإنشاءات، السياحة، الزراعة، والطاقة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. • تطوير الصادرات وتوسيع نطاق تبادل التجارة العالمية لا سيما مع المحيط العربي. • تصميم وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الحيوية اللازمة للاقتصاد (لا سيما المطار والميناء، المناطق الصناعية، شبكات المواصلات والمياه والكهرباء والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات). • تعزيز دور القطاع المالي في إسناد التنمية الاقتصادية الشاملة. • جسر الفجوة التنموية بين المحافظات الشمالية والجنوبية.	• (الهدف 8) العمل اللائق ونمو الاقتصاد • 1.8 الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنويا في أقل البلدان نموا. • 2.8 تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة. • (الهدف 9) الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية • 4.9 تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقا لقدراتها. • 5.9 تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير. • 9.ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020.

استعراض الأهداف الاستراتيجية مع الربط بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة			
الرقم	اسم الهدف الاستراتيجي	التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
2	بيئة اعمال ممكنة وجاذبة للاستثمار	• تقديم الدعم للشركات الناشئة وتنمية المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. • دعم وتشجيع الصناعات الرقمية والتقنية وتعزيز المحتوى الرقمي. • تعزيز مبادىء الحكم الرشيد للجمعيات التعاونية ودعمها وتوسيع قاعدتها وتطويرها. • توفير بيئة تشريعية وإجراءات إدارية مساندة لقطاع الأعمال والتنمية الاقتصادية الشاملة.. • توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لتطوير قطاع الأعمال والتنمية الاقتصادية الشاملة. • تحرير قطاع تكنولوجيا المعلومات من الهيمنة والقرصنة، وتعزيز الأمن السيبراني.	• (الهدف 5) المساواة بين الجنسين. • 5.أ: القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية • (الهدف 8) العمل اللائق ونمو الاقتصاد • 1.8 الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنويا في أقل البلدان نموا. • • (الهدف 9) الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية • 1.9 إقامة هياكل أساسية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة. • 3.9 زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق. • 9.ب دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى

استعراض الأهداف الاستراتيجية مع الربط بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة			
الرقم	اسم الهدف الاستراتيجي	التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
3	صناعة فلسطينية رائدة ومنافسة	• دعم المنتج الوطني وحمايته وزيادة قدرته التنافسية. • زيادة حصة المنتج الفلسطيني في السوق المحلي. • إعادة بناء القطاعات الانتاجية لا سيما في المحافظات الجنوبية.	• (الهدف 5) المساواة بين الجنسين. • 5.أ: القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية • (الهدف 8) العمل اللائق ونمو الاقتصاد • 3.8 تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية • (الهدف 9) الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية • 2.9 تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموا • 4.9 تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقا لقدراتها. • 5.9 تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير
4	سوق داخلي منظم وحماية المستهلك	• دعم المنتج الوطني وحمايته وزيادة قدرته التنافسية. • زيادة حصة المنتج الفلسطيني في السوق المحلي.	الهدف (2) القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة • 2.ج. اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها

القسم الخامس

برامج الموازنة

القسم الخامس

برامج الموازنة

الغرض من هذا الجدول هو عرض لبرامج الموازنة المندرجة تحت كل هدف استراتيجي من أجل تحقيق نتائج الأهداف الاستراتيجية. وينبغي استكمال هذا الجدول لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية للقطاع.

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهدف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الإستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
الهدف الاستراتيجي الاول: إقتصاد فلسطيني مستقل					
1607	التنمية الصناعية والتجارية	**تنمية ودعم الصناعة الوطنية لتصبح لها القدرة على المنافسة محلياً ودولياً وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 13% لتصل إلى 14.5% في حلول عام 2023. (مؤشرات الغاية: 1. زيادة عدد العاملين في القطاع الصناعي من 13.5% إلى 15% في العام 2021؛ و 2) زيادة حصة المنتج الوطني في السوق المحلي من 18% لتصبح 24% في عام 2023)**	العمل على تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية، ووضع وتنفيذ سياسات وبرامج اقتصادية لتطوير وتنمية القطاع الخاص والتجارة والاستثمار وحماية الانتاج الوطني وتنمية الصادرات، والعمل على تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية لفتح اسواق جديدة للمنتجات، وتوفير بيئة مناسبة لتشجيع الاستثمار، تطوير البيئة التشريعية والخدمات الحكومية المقدمة المقدمة للقطاع الخاص والمتعلقة، وتوفير برامج خاصة للتنمية والنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ورفع جودة المنتجات وتحسين بيئة الانتاج .	اقتصاد فلسطيني غير تابع للاقتصاد الإسرائيلي. قاعدة إنتاجية للاقتصاد الفلسطيني مطورة	وزارة الاقتصاد الوطني
الهدف الاستراتيجي الثاني: بيئة اعمال ممكنة وجاذبة للاستثمار					
1607	التنمية الصناعية والتجارية	**تنمية ودعم الصناعة الوطنية لتصبح لها القدرة على المنافسة محلياً ودولياً وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 13% لتصل إلى 14.5% في حلول عام 2023. (مؤشرات الغاية: 1. زيادة عدد العاملين في القطاع الصناعي من 13.5% إلى 15% في العام 2020؛ و 2) زيادة حصة المنتج الوطني في السوق المحلي من 18% لتصبح 24% في عام 2023)**	العمل على تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية، ووضع وتنفيذ سياسات وبرامج اقتصادية لتطوير وتنمية القطاع الخاص والتجارة والاستثمار وحماية الانتاج الوطني وتنمية الصادرات، والعمل على تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية لفتح اسواق جديدة للمنتجات، وتوفير بيئة مناسبة لتشجيع الاستثمار، تطوير البيئة التشريعية والخدمات الحكومية المقدمة المقدمة للقطاع الخاص والمتعلقة، وتوفير برامج خاصة للتنمية والنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ورفع جودة المنتجات وتحسين بيئة الانتاج .	إطار قانوني وتنظيمي منافس البنية التحتية مطورة والداعمة للاستثمار المحلي والأجنبي	وزارة الاقتصاد الوطني

الهدف الاستراتيجي الثالث: صناعة فلسطينية رائدة ومنافسة					
1607	**التنمية الصناعية والتجارية**	**تنمية ودعم الصناعة الوطنية لتصبح لها القدرة على المنافسة محلياً ودولياً وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 13% لتصل إلى 14.5% في حلول عام 2023. (مؤشرات الغاية: 1. زيادة عدد العاملين في القطاع الصناعي من 13.5% إلى 15% في العام 2023، و 2) زيادة حصة المنتج الوطني في السوق المحلي من 18% لتصبح 24% في عام 2023)**	العمل على تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية، ووضع وتنفيذ سياسات وبرامج اقتصادية لتطوير وتنمية القطاع الخاص والتجارة والاستثمار وحماية الانتاج الوطني وتنمية الصادرات، والعمل على تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية لفتح اسواق جديدة للمنتجات، وتوفير بيئة مناسبة مناسبة لتشجيع الاستثمار، تطوير البيئة التشريعية والخدمات الحكومية المقدمة المقدمة للقطاع الخاص والمتعلقة، وتوفير برامج خاصة للتنمية والنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ورفع جودة المنتجات وتحسين بيئة الانتاج .	• القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية مطورة • منتج الوطني منافس	وزارة الاقتصاد الوطني
الهدف الاستراتيجي الرابع: سوق داخلي منظم وحماية المستهلك					
1608	**حماية المستهلك**	**سلع مطابقة للمواصفات بنسبة 100%، واشهار الاسعار بنسبة 100%، وخلو السوق من منتجات المستوطنات بنسبة 98%، وذهب مدموغ بسبة 100%، وبطاقات بيان بنسبة 95%**	تنظيم السوق الداخلي والتاكد من مطابقة كافة السلع والخدمات في الاسواق للتعليمات الفنية والمواصفات الفلسطينية، وخلو السوق من منتجات وخدمات المستوطنات	سلع وخدمات آمنة وذات مواصفات وجودة عالية	وزارة الاقتصاد الوطني
1606	**البرنامج الاداري**	**إدارة الوزارة لتعمل وفق الاجراءات الادارية المتبعة (التوظيف، الاجهزة، الاثاث، الشؤون الموظفين...)**	يُغطي البرنامج الإداري الإدارة العليا وخدمات الدعم التي تُعتبر غير مسؤولة مباشرة عن تقديم خدمات المؤسسة الرئيسية، مثل الوزير ووكيل الوزارة والموظفين الذين يقدمون لهم الخدمات المباشرة، بالإضافة إلى شؤون الموظفين والدوائر المالية والتخطيط والشؤون القانونية واللوجستية والعلاقات العامة والدولية التي لا تُستخدم في تقديم الخدمات الرئيسية للمؤسسة. كما يشمل البرنامج الإداري العمليات والصيانة والتطويرللأبنية الرئيسية أو الموجودة في المحافظات أو لأجزاء من هذه الأبينية التي تحوي مكاتب الإدارة العليا وخدمات الدعم غير المرتبطة مباشرة بتقديم الخدمات الأساسية للمؤ سسة	يخدم جميع الاهداف الاستراتيجية وبالتالي جميع النتائج	وزارة الاقتصاد الوطني

برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع					
الهدف الاستراتيجي الثاني: بيئة اعمال ممكنة وجاذبة للاستثمار					
5906	مدن صناعية ومناطق صناعية حرة	مدن صناعية جاهزة للاستثمار بنسبة 40% اي ما يعادل 9747000 متر مربع من مجمل مسحتها الكلية والبالغة 2367500 متر مربع لستة مدن صناعية (اريحا، بيت لحم، جنين، غزة، الحديقة التكنولوجية، ترقوميا الصناعية واللوجستية والبوندد) عاملة وجاهزة للاستثمار خلال 3 سنوات القادمة والمقترحة	• انشاء وتشغيل مدن صناعية ومناطق حرة	البنية التحتية مطورة والداعمة للاستثمار المحلي والأجنبي	الهيئة العامة للمدن الصناعية
5907	البرنامج الاداري	انظمة ادارية فعالة وشفافة	• وانظمة ادارية فاعلة وذات شفافية ومسائلة جدية تعمل بها الهيئة	البنية التحتية مطورة والداعمة للاستثمار المحلي والأجنبي	الهيئة العامة للمدن الصناعية
5908	موظفين غير موزعين على برامج	صرف رواتب موظفين خارج البرامج	• صرف رواتب موظفي غزة عبر وزارة المالية	البنية التحتية مطورة والداعمة للاستثمار المحلي والأجنبي	الهيئة العامة للمدن الصناعية عبر وزارة المالية موظفين غزة
4004	تشجيع الاستثمار	من حوافز ل 200 مشروع بحلول العام 2023	• زيادة عدد المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار من 60-50 مشروع عام 2020 • زيادة عدد المستثمرين المستهدفين للاستثمار في فلسطين من 2000-1000 مستثمر.	البنية التحتية مطورة والداعمة للاستثمار المحلي و الأجنبي .	هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية
7001	تطوير البنية التحتية للجودة	المساهمة في حماية المستهلك ودعم المنتج الوطني وتنظيم السوق من خلال اعداد المواصفات والتعليمات الفنية ومنح شهادات الجودة والمطابقة وتقديم خدمات القياس .	• زيادة التعليمات الفنية الصادرة . • معايرة قانونية وصناعية وفتح مجالات معايرة جديده . • زيادة عمليات الفحص والتفتيش . • تجديد ومنح علامات المؤسسة . • اعداد وتحديث مواصفات	تعليمات فنية معايرة اجهزة فحص وتفتيش شهادات مواصفات	مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية (psi)
7002	البرنامج الاداري	- انظمه اداره فعاله وذات شفافية ومساءلة وحديثه .	انظمة ادارية ومالية ورقابية وقانونية واعلامية فاعلة وذات شفافية ومسائلة جدية تعمل بها المؤسسة .	ادارة فاعلة متميزة	مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية (psi)
برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع					

القسم السادس

الموارد المالية المتاحة للقطاع للأعوام 2021-2023

القسم السادس

الموارد المالية المتاحة للقطاع للأعوام 2021-2023

العملة بالشيكل

الجهة	2021	2022	2023	ملاحظات
حكومة	**91402125**	**94141140**	**96899326**	**تشمل وزارة الاقتصاد الوطني والمؤسسات الثلاث المساند لها**
موازنة المؤسسة القائدة للقطاع	68500000	70600000	72700000	وزارة الاقتصاد الوطني
موازنة المؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع	6504600	6699738	6900730	الهيئة العامة للمدن الصناعية (حكومة جاري عبر بيسان، حكومة تطويري عبر بيسان)
	3,809,481	3,923,765	4,041,478	هيئة تشجيع الاستثمار
	10327800	10637634	10956763	(مشروع تطويري مؤسسة المواصفات، مشروع مختبر زيت الزيتون، مشروع جائزة التميز الصناعي للجودة، مجمع المختبرات المعيارية) مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية (psi)
	2260244	2280003	2300355	مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية (psi)
الدول المانحة	**202592370**	**225530777**	**66564067**	
عبر حساب الموازنة الموحد				
مشاريع عبر شركاء آخرين	54120317	44064067	44064067	وزارة الاقتصاد الوطني
مشاريع عبر مانحين-دولار	35000000	84000000	0	الهيئة العامة للمدن الصناعية
تمويل غير مباشر (الحكومة الالمانية، التركية) يورو	54042256	46716710	12000000	الهيئة العامة للمدن الصناعية
قرض عبر وزارة المالية: • الوكالة الفرنسية (يورو)	6870297	0	0	الهيئة العامة للمدن الصناعية
• حكومة الصين (دولار)	52500000	50750000	10500000	الهيئة العامة للمدن الصناعية
مشروع سوقنا (مؤسسة CARE)	59500	0	0	مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية (psi)
المجاميع:	**293994495**	**319671917**	**163463393**	